جامعة ابن خلدون– تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية

الهندسة المالية الاسلامية ودورها في ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية

دراسة حالة

إعداد الطالبتان:

– بونوارة سعاد

– رحال امال

إشراف الأستاذة:

أ. داودي ميمونة

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
سدي علي	أ. التعليم العالي	رئيسا
داودي ميمونة	أ. محاضرة "ب"	مشرفا ومقررا
عبد الهادي مختار	أ. محاضر "أ"	مناقشا
مجدوب عبد الحميد	أ. محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

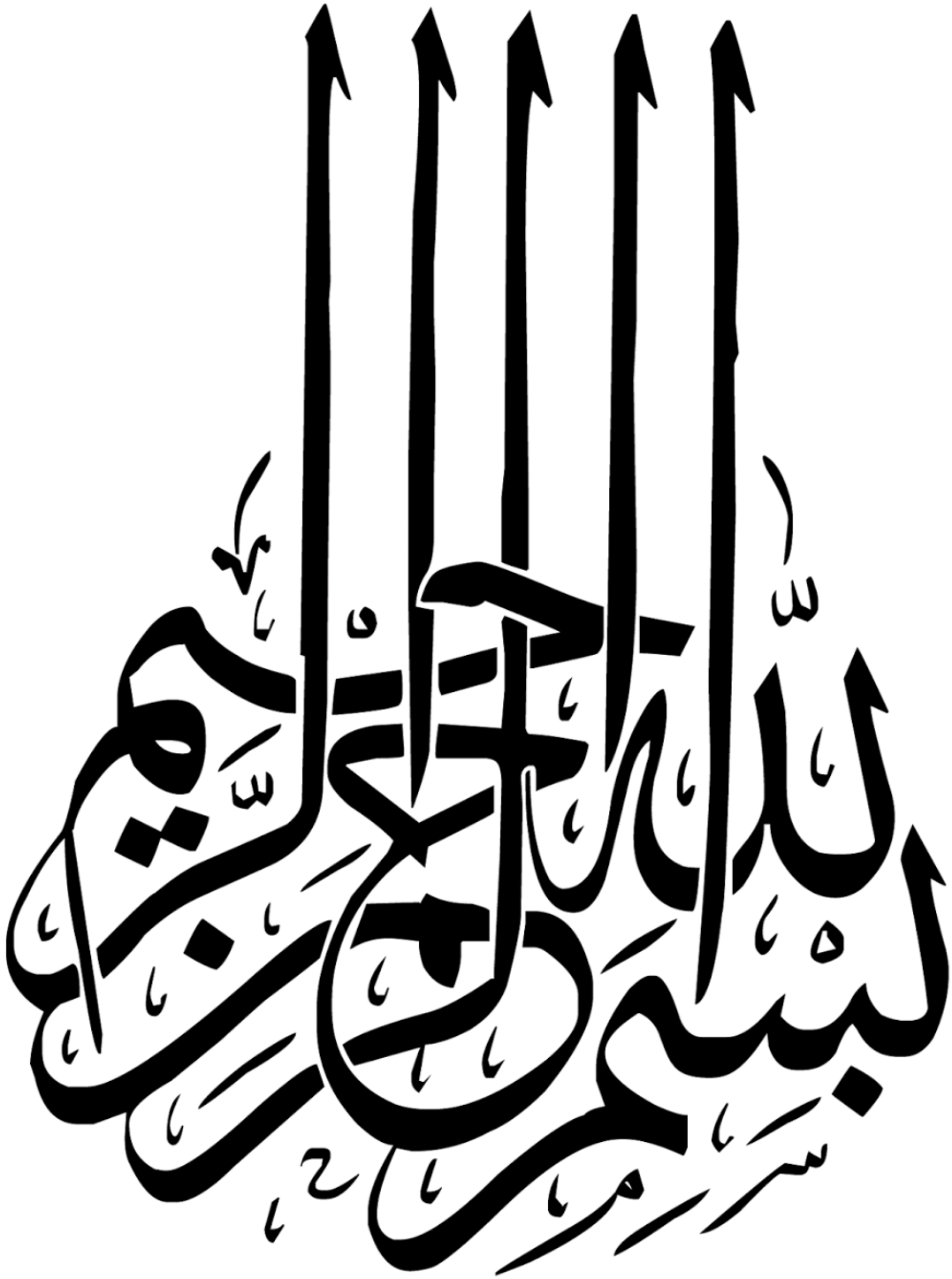
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع والذي ألهمنا الصبر طيلة هذه السنوات ونحمده على ما أنعم به علينا من نعمتي العقل وبصيرة القلب.

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى أستاذتنا المشرفة التي ساعدنا في انجاز هذا العمل بنصائحها وتشجيعاتها وصبرها معنا الأستاذة الدكتورة

"داودي ميمونة"

وإلى الأستاذ "سدي علي" الذي لم يبخل علينا بالنصيحة والى اللجنة المناقشة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأدعو الله أن يجازيهم عنا خير جزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

منبع أملي وسعادتي والقلب الصادق في محبتي الذي لم يبخل علي في تقديم يد العون والمساعدة زوجي الغالي *علي*

إلى الذين علماني معنى العطاء ...إلى الذين علماني أن أحيا بحب الله... إلى الذين لم يبخلا عليا ماديا ولا معنويا.... والداي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

وإلى قلبي ونور عييني الغالي إبني أمجد محمد الطاهر

وإلى أخواتي العزيزات خيرة جميلة أمينة إكرام و إبتسام وإلى أعز انسان على قلبي الصغير محمد وكل العائلة

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

سعـاد

إهداء

إلى انسانة هي أكبر من كل الكلمات ..... وأعظم من كل اللغات ... إلى من كانت تعطي بلا حدود وتقدم بلا مقابل ... إلى من كانت تروي نجاحي بدمعها ... وليلي بدعائها فيضيئ العمر برضاها ... **أمي** .

إلى الذي علمني معنى العطاء ...إلى الذي علمني أن أحيا بحب الله ... **أبي** الغالي رحمه الله.

إلى إخوتي وأخواتي الكريمات وفقهم الله إلى ما يحبه ويرضاه

إلى كافة أفراد الأسرة

إلى كل من ثابر في سبيل العلم وجعله نورا يستضاء به.

أمال

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول		
01-01	إنتشار البنوك الإسلامية عبر العالم من سنة 1975 الى سنة 2009	**16**
الفصل الثاني		
01-02	مقارنة بين الهندسة المالية الإسلامية و نظيرتها	**67**
الفصل الثاني		
01-03	توزيع موظفي وكالة تيارت	**80**

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
01-1	الأبعاد الإستثمارية للبنوك الإسلامية	**22**
02-1	أهداف البنوك الإسلامية	**24**
الفصل الثالث		
01-3	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	**78**
02-3	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	**81**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة.....	
شكر و عرفان.....	
اهداء	
قائمة الجداول والأشكال	
الفهرس.....	
مقدمة.....	2
الفصل الأول : التأصيل النظري لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية	
تمهيد.....	11
المبحث الأول :ماهية البنوك الإسلامية	
المطلب الأول :البنوك الإسلامية النشأة والمفهوم.....	12
المطلب الثاني : أسس وخصائص أهداف البنوك الإسلامي.....	17
المطلب الثالث :أنواع ومصادر البنوك الإسلامية	24
المبحث الثاني :إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية	
المطلب الأول :مفهوم إدارة المخاطر أهميتها، اختصاصاتها، أدواتها	31
المطلب الثاني :مراحل واساليب وسياسات إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.....	37
المطلب الثالث :سبل مواجهة أهم تحديات المخاطرة التي تواجه البنوك الإسلامية	39
خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثاني : مفاهيم عامة للهندسة المالية الإسلامية	
تمهيد.....	43
المبحث الأول :عموميات حول الهندسة المالية	
المطلب الأول :تعريف الهندسة المالية	44
المطلب الثاني :نشأة وعوامل ظهور الهندسة المالية.....	45
المطلب الثالث :أدوات الهندسة المالية و أغراض إستخدامها.....	48
المبحث الثاني :الإطار العام للهندسة المالية الإسلامية	
المطلب الأول :الهندسة المالية الإسلامية مفهوم وأسباب الحاجة اليها.....	54

المطلب الثاني :الهندسة المالية الإسلامية خصائص و مميزات و أسس..... 57
المطلب الثالث :ادارة المخاطر باستخدام الهندسة المالية الإسلامية..... 68
خلاصة الفصل..... 71
الفصل الثالث : إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري
تمهيد..... 73
المبحث الأول :ماهية البنك الوطني الجزائري BAN
المطلب الأول : البنك الوطني الجزائري نشأة ومفهوم 74
المطلب الثاني :البنك الوطني الجزائري مهام وأهداف 75
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري 78
المبحث الثاني :الصيرفية الإسلامية وتطبيقها في البنك الوطني الجزائري
المطلب الأول :بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري 79
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 وأهم المهام 80
المطلب الثالث :الصيرفة الإسلامية و إدارة المخاطر في الوكالة المصرفية تيارت 540 83
خلاصة الفصل..... 88
خاتمة..... 90
قائمة المراجع..... 96

شكر و عرفان

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع والذي ألهمنا الصبر طيلة هذه السنوات ونحمده على ما أنعم به علينا من نعمتي العقل وبصيرة القلب.

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى أستاذتنا المشرفة التي ساعدنا في انجاز هذا العمل بنصائحها وتشجيعاتها وصبرها معنا الأستاذة الدكتورة "داودي ميمونة"

وإلى الأستاذ "سدي علي" الذي لم يبخل علينا بالنصيحة والى اللجنة المناقشة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأدعو الله أن يجازيهم عنا خير جزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

منبع أملي وسعادتي والقلب الصادق في محبتي الذي لم يبخل علي في تقديم يد العون والمساعدة زوجي الغالي *علي*

إلى الذين علماني معنى العطاء ...إلى الذين علماني أن أحيا بحب الله... إلى الذين لم يبخلا عليا ماديا ولا معنويا.... والداي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

وإلى قلبي ونور عييني الغالي إبني أمجد محمد الطاهر

وإلى أخواتي العزيزات خيرة جميلة أمينة إكرام و إبتسام وإلى أعز انسان على قلبي الصغير محمد وكل العائلة

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

سعـاد

إهداء

إلى انسانة هي أكبر من كل الكلمات ..... وأعظم من كل اللغات ... إلى من كانت تعطي بلا حدود وتقدم بلا مقابل ... إلى من كانت تروي نجاحي بدمعها ... وليلي بدعائها فيضيئ العمر برضاها ... **أمي** .

إلى الذي علمني معنى العطاء ...إلى الذي علمني أن أحيا بحب الله ... **أبي** الغالي رحمه الله.

إلى إخوتي وأخواتي الكريمات وفقهم الله إلى ما يحبه ويرضاه

إلى كافة أفراد الأسرة

إلى كل من ثابر في سبيل العلم وجعله نورا يستضاء به.

أمال

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة.....	
شكر و عرفان.....	
اهداء	
قائمة الجداول والأشكال	
الفهرس.....	
مقدمة.....	2
الفصل الأول : التأصيل النظري لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية	
تمهيد.....	11
المبحث الأول :ماهية البنوك الإسلامية	
المطلب الأول :البنوك الإسلامية النشأة والمفهوم.....	12
المطلب الثاني : أسس وخصائص أهداف البنوك الإسلامي.....	17
المطلب الثالث :أنواع ومصادر البنوك الإسلامية	24
المبحث الثاني :إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية	
المطلب الأول :مفهوم إدارة المخاطر أهميتها، اختصاصاتها، أدواتها	31
المطلب الثاني :مراحل واساليب وسياسات إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.....	37
المطلب الثالث :سبل مواجهة أهم تحديات المخاطرة التي تواجه البنوك الإسلامية	39
خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثاني : مفاهيم عامة للهندسة المالية الإسلامية	
تمهيد.....	43
المبحث الأول :عموميات حول الهندسة المالية	
المطلب الأول :تعريف الهندسة المالية	44
المطلب الثاني :نشأة وعوامل ظهور الهندسة المالية.....	45

المطلب الثالث :أدوات الهندسة المالية و أغراض إستخدامها..... 48

المبحث الثاني :الإطار العام للهندسة المالية الإسلامية

المطلب الأول :الهندسة المالية الإسلامية مفهوم وأسباب الحاجة اليها..... 54

المطلب الثاني :الهندسة المالية الإسلامية خصائص و مميزات و أسس..... 57

المطلب الثالث :ادارة المخاطر باستخدام الهندسة المالية الإسلامية..... 68

خلاصة الفصل..... 71

الفصل الثالث : إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

تمهيد..... 73

المبحث الأول :ماهية البنك الوطني الجزائري BAN

المطلب الأول : البنك الوطني الجزائري نشأة ومفهوم 74

المطلب الثاني :البنك الوطني الجزائري مهام وأهداف 75

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري 78

المبحث الثاني :الصيرفية الإسلامية وتطبيقها في البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول :بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري 79

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 وأهم المهام 80

المطلب الثالث :الصيرفة الإسلامية و إدارة المخاطر في الوكالة المصرفية تيارت 540 83

خلاصة الفصل..... 88

خاتمة..... 90

قائمة المراجع..... 96

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول		
01-01	إنتشار البنوك الإسلامية عبر العالم من سنة 1975 الى سنة 2009	**16**
الفصل الثاني		
01-02	مقارنة بين الهندسة المالية الإسلامية و نظيرتها	**67**
الفصل الثاني		
01-03	توزيع موظفي وكالة تيارت	**80**

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
01-1	الأبعاد الإستثمارية للبنوك الإسلامية	**22**
02-1	أهداف البنوك الإسلامية	**24**
الفصل الثالث		
01-3	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	**78**
02-3	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	**81**

مقدمة

مقدمة:

لقد شهد العالم تغيرات إقتصادية في الأسعار والسندات نتيجة العولمة وعمليات التحرير ، فأدى ذلك الى إتساع الأنشطة الصناعية المالية والمصرفية، وبالتالي إتسعت دائرة المخاطر والتكاليف وذلك راجع الى التقلبات الكبيرة غير المتوقعة التي شكلت خطرا كبيرا في المؤسسات المالية إذ هددت بالإفلاس وظهر تأثيرها جليا على المؤسسات المالية والبنكية مما أدى إلى البحث عن أدوات مالية مبتكرة لإدارة هذه المخاطر حيث نشطت المؤسسات في تطوير وإبتكار أدوات مالية تمكنها من إدارة هذه المخاطر وهذا التطور للعمليات والإبتكار للأدوات والعمليات التمويلية، ومن المعلوم أن الإسلام حرم الربا ومنع الإحتكار وإكتناز المال وشدد العقوبة على كافة المعاملات المشبوهة، ومن أجل التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية من جهة ومواكبة عجلة التطور من جهة أخرى وبإجتهاد العديد من المفكرين الاقتصاديين ظهرت فكرة البنوك الإسلامية، وقد تمكنت هذه الأخيرة وفي ظرف وجيز أن تحقق نجاحا ملحوظا على الصعيدين العربي والعالمي خاصة بعد صمودها في وجه الأزمة العالمية التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك، مما دفع دولاً عدة للجوء إلى التمويل الإسلامي نظرا للخصائص التي ينطوي عليها كقدرته على تحسين إضباط السوق، إضافة إلى تعدد وتنوع أساليبه التمويلية ، وقد تعددت المخاطر في البنوك الإسلامية لذا أصبحت عملية إدارة المخاطر ضروريا وبل حتميا لضمان إستمراريتها والمحافظة على أصولها وحماية لمصالح المتعاملين، وكذلك تجنب أو تقليل الخسائر قدر المستطاع. وتتم وظيفة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية على مراحل بإتباع مجموعة من الأساليب ومن بينها الهندسة المالية الإسلامية هذه الأخيرة تعمل على إبتكار تقنيات وأدوات جديدة تتوافق مع طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية مراعية في ذلك الجانب الشرعي الإسلامي وذات كفأة إقتصادية عالمية .

الإشكالية :

إن الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة، وتعتبر إحدى الأدوات التي تستخدمها البنوك في توفير التمويل وتقليل تكاليف المعاملات وإدارة المخاطر، فهي توفر للبنوك حلول وأدوات مبتكرة يتم إستخدامها في إدارة المخاطر لذا كان من الضروري معرفة دورها في مخاطر البنوك الإسلامية، ومن هذا المنطلق يبرز التساؤل الرئيسي التالي :

مقدمة:

كيف تساهم الهندسة المالية الإسلامية في عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ؟

وتندرج عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية :

*ماهية البنوك الإسلامية وماهي أهم خصائصها؟

*ما هي علاقة البنوك الإسلامية بإدارة المخاطر؟

*ما لمقصود بالهندسة المالية الإسلامية وأهم محتوياتها؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

1.البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا.

2. تحقق الهندسة المالية الإسلامية المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

3. الهندسة المالية الإسلامية توفر منتجات قادرة على تجنب الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه عمل البنوك.

دوافع إختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية وتتمثل فيما يلي :

الأسباب الذاتية:

– كون الموضوع يندرج ضمن تخصص الادارة المالية.

– الرغبة الشخصية في التعرف أكثر عن البنوك الاسلامية ودور الهندسة المالية في ادارة المخاطر.

الأسباب الموضوعية:

مقدمة:

– الإنتشار الواسع الذي عرفته البنوك الاسلامية في فترة وجيزة رغم كل الصعوبات و التحديات التي تواجهها في البيئة المصرفية التي تنشط فيها.

– بروز أهمية ومكانة البنوك الإسلامية من خلال إدارتها.

أهداف البحث:

– التعريف بالبنوك الاسلامية وطبيعة عملها .

– التعرف على عملية إدارة المخاطر مع إبراز أهم مراحلها بالبنوك الاسلامية.

– التعريف بالهندسة المالية الإسلامية و الأسس التي تقوم عليها و أهم خصائصها و مميزاتها و الإلمام بالجوانب المالية و الاقتصادية المرتبطة بالهندسة المالية الاسلامية.

– إستخدام الهندسة المالية الإسلامية في ادارة المخاطر، حيث تلعب إدارة المخاطر دوراً هاماً في منظومة العمل المصرفي، وتعاضمت أهمية هذا الدور مع تنامي الأزمات.

أهمية البحث:

– تكمن أهمية البحث في كونه يناقش قضية من أهم القضايا التي تهم البنوك الاسلامية وتعرقل نشاطها و المتمثلة في المخاطر و كيفية إدارتها وذلك من خلال إتباع إستراتجية والتي من شأنها أن تؤدي إلى الحفاظ على سلامتها و إستمراريتها.

– انتشار البنوك الإسلامية في مختلف دول العالم، مما جعل الباحثين و المفكرين يولون إهتمام بها خاصة وإنها أصبحت منافسا قويا للبنوك الربوية.

– نجاح بعض الدول الاسلامية التي حولت بنوكها الربوية الى بنوك إسلامية.

– لم تحظ المخاطر بالإهتمام اللازم في أدبيات الإقتصاد الإسلامي، على الرغم من أن المخاطر هي الأساسي لنموذج الاستثمار.

مقدمة:

حدود الدراسة:

البعد الزماني: أفريل/ ماي 2022

البعد المكاني: وكالة تيارت 540 بولاية تيارت : البنك الوطني الجزائري BAN. الجزائر.

منهجية الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، وللتحقق من الفرضيات إعتمدنا في في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية للبحث في الأدبيات و تفصيل الجوانب المتعلقة بماهية البنوك الإسلامية و المخاطر التي تتعرض لها وماهية الهندسة المالية الإسلامية من حيث أسسها و خصائصها، و أهم مميزاتها التي يمكن أن تساعد على تحدديها و قياسها و التنبؤ بها، المنهج الوصفي وهو المنهج المناسب لوصف إستعراض الجانب النظري للهندسة المالية الإسلامية و المخاطر البنكية.

أما المنهج التحليلي وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، كما تم إستخدام التحليل وذلك للتعرف وإستنتاج مقدرة البنك على مواجهة المخاطر والتخلص منها.

الصعوبات:

– تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.

– صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية مما أدى الى عدم التمكن من إثراء محتوى الجانب التطبيقي.

– قلة المراجع خاصة تلك المتعلقة بالجانب التطبيقي وخاصة بما يتعلق بالهندسة المالية الإسلامية وإدارة المخاطر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: طهراوي أسماء، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية – دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومؤسسة، 2013.

لقد تطرقت في هذه الدراسة إلى المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية والتعرف على الوسائل والأساليب المشروعة للتعامل مع المخاطر بالبنوك الإسلامية.

ونوقشت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟

النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

_ معرفة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وقد توصلت هذه الدراسة إلا أن المصارف الإسلامية ذات كفاءة في إدارتها للمخاطر وذلك من خلال حرصها على بقاء أداءها المالي على أحسن ما يرام،.

_ إتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية وإهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية للمراقبة وخاصة نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة للأثر الايجابي بين نسبة كفاية رأس المال والربحية.

الدراسة الثانية : محمد عبد الحميد عبد الحي،"**إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة حلب، سوريا، 2014 .

إن الأطروحة هذه تمثل دراسة تهدف الى تقييم إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية.

وأن النتائج المتعلقة تتمثل في: تطبيق المالي المستخدم في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية مع إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية حسب التقنية محل الدراسة .

الدراسة الثالثة: تقرارت يزيد، بومدين وفاء، بن زعمة سليمة،" **إستخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تحليلية.**" مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 3، الجزائر. 2020.

مقدمة:

لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى الهندسة المالية الإسلامية وإلتزاماتها بمبادئ الشريعة وعملية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

و نوقشت هذه الدراسة الإشكالية التالية :

كيف تساهم الهندسة المالية الإسلامية في عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ؟

النتائج التي تم التوصل إليها:

ـ تواجه البنوك الإسلامية العديد من المخاطر التي تقدم خاصة بصيغ التمويل والمتمثلة في المرابحة والمضاربة وغيرها من صيغ التمويل، ومخاطر خاصة بتقديم مجلس الخدمات الإسلامية.

ـ تعتبر عملية إدارة المخاطر أمرا ضرورياً حيث تسمح بقياس المخاطر وذلك من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وهذا ما يتضمن المحافظة على أصول البنك ومصالح المتعاملين.

ـ تتميز الهندسة المالية الإسلامية بإلتزامها بمبادئ الشريعة ومنتجاتها بكفاءة إقتصادية عالية.

ـ توفر الهندسة المالية الإسلامية على العديد من المنتجات التي تستخدم في عملية إدارة المخاطر.

ـ تتنوع منتجات الهندسة المالية الإسلامية لتتماشى وطبيعة المخاطر التي البنوك الإسلامية.

الدراسة الرابعة: الدراسة التي قدمها **الأستاذ الدكتور غالب عوض الرفاعي و الأستاذ فيصل صادق** بعنوان "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، وهي مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان إدرة المخاطر و إقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 18.16 أفريل 2007،

حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى العمل المصرفي الإسلامي وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. حيث نوقشت هذه الدراسة الإشكالية الآتية: ماهي الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؟

وتوصل من خلالها إلى النتائج التالية:

_ نظرا للطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي فإن ما تتعرض له الاستثمارات في البنوك الإسلامية يختلف إختلافاً كبيراً عن تلك المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية التقليدية.

_ تواجه الإستثمارات في البنوك الإسلامية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين وبالإمكانيات وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه.

الفرق بين دراستي والدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة لأنها ركزت على الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية إعتمادا على إدارة المخاطر في إستمرار نجاح البنك.

أما موضوع بحثنا فإن الدراسة التي قمنا بها تسعى الى التعرف على عملية إدارة المخاطر مع إبراز أهم مراحلها بالبنوك الاسلامية وتوفير الهندسة المالية الإسلامية لمنتجات لها القدرة على إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامي، و التعريف بالبنوك الاسلامية وطبيعة عملها.

هيكل الدراسة:

بناءا على ما سبق من المعلومات وللإجابة على الإشكالية سابقا والأسئلة الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول للتعرف على التأصيل النظري لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية ويتضمن هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية والمبحث الثاني إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية. ويتعرض الفصل الثاني للمفاهيم العامة للهندسة المالية الإسلامية مقسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية الهندسة المالية والمبحث الثاني تطرقنا الى الهندسة المالية الإسلامية تعريف وأسس وخصائص ومميزاتها وإدارة المخاطر بإستخدام الهندسة المالية الإسلامية. لنتطرق الى ختام الموضوع إلى الفصل الثالث دراسة حالة

مقدمة:

بالبنك الوطني الجزائري BAN تناولنا في هذا الفصل مفاهيم حول البنك الوطني الجزائري من خلال ماهية البنك الوطني الجزائري BAN وولجنا الى ذكر الصرفية الإسلامية وتطبيقها في البنك من خلال وكالة تيارت 540 .

الفصل الأول

التأصيل النظري لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

تمهيد:

من المعروف أن البنوك الإسلامية تطورت في العقد الأخير وهي بنوك لها طابعها الخاص، حيث أصبحت تغطي جميع الخدمات المالية الإسلامية بما فيها الخدمات البنكية الإستثمارية والتجارية، بالإضافة الى مختلف الأشكال الخدماتية المالية غير البنكية في أنحاء كثيرة من العالمين الإسلامي والغربي وأصبحت تلعب دورا بارزا في الأسواق المالية، وفي مقابل ذلك أصبحت تواجه عدة تحديات تتطلب منها التطور والمواكبة دون الخروج عن نطاق عملها والأسس التي قامت عليها، أما فيما يتعلق بالمخاطر المصاحبة لعملها لم تسلم منها.

ويعتبر عدم التعامل بالفائدة أهم ما يميزها، والبنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية عرضت للعديد من المخاطر، ومن المخاطر ما هو مشابه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية ومنه ما هو خاص بالبنوك الإسلامية نتيجة اختلاف نشاطها من جهة وطبيعة مواردها من جهة ثانية.

تتعدد المخاطر في البنوك الإسلامية لدى أصبحت عملية إدارة المخاطر أمرا ضروريا وبل حتميا لضمان إستمراريتها والمحافظة على أصولها وحماية لمصالح المتعاملين وكذلك تجنب أو تقليل الخسائر قدر المستطاع لأن المخاطرة عنصراً ملازماً للعمل المالي والمصرفي، وهي تشمل على أنواع متنوعة من المخاطر تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وتشكل انعكاساً للبيئة التي يعمل بها بكافة أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وعليه فإن المخاطر بكافة أشكالها ستؤثر بكل تأكيد على أداء المصرف وربحيته ونتائج أعماله وربما وجوده، وبالتالي يتوجب على المصارف أن تكون لديها الخبرة الكافية للتعامل مع هذه المخاطر، ابتداءً من فهم الإطار العام إدارة المخاطر ومن خلال هذا الفصل المقسم إلى مبحثين سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول :ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني :إدارة مخاطر بالبنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية مؤسسة تلزم بجميع معاملاتها ونشاطها الإستثماري وإداراتها لجميع أعمالها للشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي، وهذا ما حققته خلال السنوات الماضية من أرباح جيدة، وهذا ما يدل على رغبة الناس في الرزق الحلال.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية النشأة والمفهوم

إن البنوك الإسلامية يرجع ظهورها لعدة مراحل وعوامل قد ساهمت في التعرف عليها.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالبنوك الإسلامية ونذكر منها :

البنك الإسلامي هو: "ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً"[1].

البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية"[2].

البنك الإسلامي هو: "بأنه مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تحزم الإقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح، ولها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي يهدف الى توفير منتجات مالية تجوز على السلامة الشرعية"[3].

---

[1] عادل عبد الفضيل عيد،"**الربح والخسارة في المعاملات المصارف الإسلامية ،دراسة مقارنة** "، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص :397 .

[2] فادي محمد الرفاعي ، "**المصارف الإسلامية** " الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 17 .

[3] علي عبودي، نعمة الجبوري، "**إدارة المصارف الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2016، ص ص: 103-102

البنوك الإسلامية هي: "مؤسسات مصرفية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها، سواء من جانب قبول الودائع توظيف هذه الودائع في الإستخدامات المختلفة في النشاط الإقتصادي"[1].

البنوك الإسلامية هي:"مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من الأفراد، وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية إقتصاديا "[2].

وهكذا فإن مفهوم البنوك الإسلامية يتضمن عناصر أساسية وهي:

1. التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والإلتزام بالحلال والإبتعاد عن الحرام.
2. الصراحة و الصدق والشفافية في المعاملات حتى يتسنى لعملاء البنوك الإسلامية من كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة.
3. عدم إكتناز المال وذلك بتنمية الوعي الإدخاري والبحث عن المشروعات ذات جدوى إقتصادية للإستثمار فيها.
4. تحقيق التوازن في مجالات الإستثمار المختلفة وفقا للأولويات الشرعية الإسلامية.
5. العمل على تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية وذلك بحسن إختيار القائمين على إدارة الأموال.

من الواضح أن بعض التعاريف قد بينت في جل تعاريفها للبنوك الإسلامية عن عملية الإيداع أو الإستقراض منه، وأن البنك لا يكون إسلامياً إلا إذا كانت أعماله كلها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ولذلك نستنتج أن البنك الإسلامي هو ذلك المصرف الإسلامي.

[1] سامي محمد السويلم ، "**المصرفية الإسلامية** "، دار الوفاء ، المنصورة، بيروت ،1990 ، ص: 130 .

[2] محسن أحمد الخضيري ، " **البنوك الإسلامية** "، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1990 ، ص: 17 .

ثانيا : نشأة البنوك الإسلامية

تعتبر المعاملات المالية في جل الحضارات كانت جارية حيث غطت أحكام الشريعة الإسلامية جميع هذه المعاملات التي كانت سائدة في الدولة الإسلامية، وعليه فإن تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الإسلامي قد جاء للبحث عن الهوية الإسلامية العربية ثم التفكير في الحل السديد لمشكلات المجتمعات الإسلامية ثانيا؛ حيث بدأت تظهر أول ردة فعل ضد الربا أثاره السلبية والمخاطر الإجتماعية و الإقتصادية ومنافاته للدين والشريعة والإيمان والعدل.

ويعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الإسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق الإدخار بدون فائدة[1]؛ وفي سنة 1950 إنتقلت فكرة إعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلى دول باكستان.

وهكذا حاول العلماء الغوص في عمق الفقه الإسلامي الزاخر بإحيائه والدعوة إلى تطبيق القسم المدون منه في الكتب والحث على فتح باب الإجتهاد ودراسة المستجدات المعاصرة ، وبدأت تجربة البنوك الإسلامية في العصر الحديث في الظهور وذلك بتقديم خدمات وأعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية في عام 1963 من خلال تجربة بنوك إدخار المحلي في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية حيث إعتمدت على أساس تجميع المدخرات الصغيرة لصغار الفلاحين وإعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيدا عن سعر الفائدة سواء أخذاً او عطاءاً، وقد عرفت هذه التجربة رغم قصرها أربع سنوات نجاحا [2].

---

[1] حيدر يونس الموسوي،" **المصارف الإسلامية :أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**"، طبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011 ، ص: 23.

[2] محمود حسيين الوادي، حسين محمد سمحان،" **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007 ، ص ص: 42 ـ 43 .

وفي عام 1970 قدم كل من الوفد المصري والباكستاني إقتراحا بإنشاء بنك إسلامي دولي أو إتحاد دولي للبنوك الإسلامية؛ وقد تم دراسة هذا المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربّوي. وقد شهد العام 1971 تأسيس بنك ناصر الاجتماعي حيث بدأ بممارسة نشاطاته المصرفية عام 1972 ، حيث نص قانونه التأسيسي على عدم عدم التعامل بالفائدة. وقد إستدعت هذه التجربة إهتماماً كبيراً جعلها تدرج على جدول أعمال إجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972 في مدينة جدة الذي درس إمكانية إقامة بنوك إسلامية محلية وبنك إسلامي دولي.

وفي عام 1973 نوقش في إجتماع وزراء الدول الإسلامية في مدينة جدة فكرة إقامة بنوك إسلامية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متكاملة، كما تم مناقشة الجوانب النظرية والعملية لإقامة نظام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد لاقت الفكرة الترحيب والقبول وإنتهى الإجتماع إلى ضرورة وضعها موضع التنفيذ.

وقد بدأ العمل المصرفي بدايته الفعلية عام 1975 حيث تم تأسيس مصرفان إسلاميان وهما بنك دبي الإسلامي الذي يعد البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي الذي يتميز بتوفير خدمات مصرفية متكاملة؛ والبنك الثاني وهو البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية .

وتوالى بعد ذلك تأسيس البنوك الإسلامية المحلية في مختلف الدول ومثل ذلك مجئ بنك البركة أول بنك اسلامي في الجزائر في افريل 1990 حيث عرفت تطورا كبيرا وصل عدد البنوك الاسلامية حول العالم بنهاية العام 2012 إلى 520 مؤسسة وبنكا إسلاميا ، موزعة على أكثر من 60 دولة .

الجدول رقم (1.1) : إنتشار البنوك الإسلامية عبر العالم من سنة 1975 الى سنة 2009 .

السنة	المكان	إسم البنك
1975	السعودية	البنك الإسلامي للتنمية
	الإمارات	بنك دبي الإسلامي
1976	القاهرة	بنك فيصل الإسلامي المصرفي
	الكويت	بنك التمويل الكويتي
	السودان	بنك فيصل الإسلامي للسودان
1978	البحرين	بنك البحرين الإسلامي
	الأردن	بنك الإسلامي الأردني للإستثمار والتنمية
	الإمارات	الشركة الإسلامية للإستثمار الخليجي
1980	باكستان	أنشاء مجموعة من البنوك الإسلامية الخليجية
	القاهرة	البنك الأسلامي للإنشاء والتعمير
1981	السودان	بنك التضامن الإسلامي
	مصر	إنشاء فروع لبعض البنوك الإسلامية حوالي 100 فرع
1982	لكسمبورغ	البنك الإسلامي الدولي
1983	بنغلاداش	بنك بنغلاداش الإسلامي
	السودان	البنك الإسلامي السوداني
	لندن	بنك التمويل الإسلامي
	قطر	بنك قطر الإسلامي
	البحرين	بنك فيصل الإسلامي
1985	الأردن	بيت التمويل الأردني
1990	الجزائر	بنك البركة الإسلامي
2006	أنحاء العالم	مجموعة بنوك دولة البركة الإسلامية
2009	الإمارات	بنك نور الإسلامي

المصدر: محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم أعمال البنوك الإسلامية، دراسة تحليلية مقارنة**"، دار النفائس عمان،2012 ،ص: 122 .

المطلب الثاني: أسس وخصائص وأهداف البنوك الإسلامية

تنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الأسس والخصائص والأهداف التي تميزها عن غيرها من البنوك.

أولا : أسس البنوك الإسلامية

لقد عرفت البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية عند نشأتها مبادئ وأسس مستمدة من العقيدة الإسلامية وروح التشريع الإسلامي ما نصت عليه قوانين وأنظمة المصارف الإسلامية يكمن تحديد الأسس التي تقوم على البنوك الإسلامية بما يأتي :

الأساس الأول: عدم التعامل بالربا (الفوائد الربوية)

إن الإسلام وضع مبادئ عامة تسير العمليات المالية والإقتصادية وكل ما يتعلق بالحصول على المال وإنقاصه في أوجه مختلفة والحفاظ علي الإطار الصحيح والإبتعاد عقد من عقود المعاملات من الربا لأن الإسلام يتصف بالشمولية، فهو حين يحرم التعامل الربوي فانه يقيم نظمه على أساس الإستغناء في الحاجة إليه ويمثل هذا الأساس إحدى العلامات الأساسية المميزة للبنك الإسلامي ذلك لأنه يتسق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي ويضفي على أنشطة البنك سمة روحية وروافع عقائدية والأصل في إعتماد البنوك الإسلامية وقيامها على هذا الأساس هو النصوص العديدة التي وردت في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تنص جميعها على تحريم التعامل بالربا بل وتحذر وتهدد بالوعيد الشديد من التعامل به بل إن الله أعلن الحرب على من يتعامل بها .

الأساس الثاني: تقرير العمل كمصدر لزيادة المال والكسب

يرى الإسلام أن مال لا يلد مالا وإنما ينمي المال ويزيده هو العمل فقط وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الإستثمار بجميع الوسائل والأساليب التي تخضع لقاعدة الحلال والحرام التي جاء بها ديننا الحنيف وذلك عن طريق القيام بالأعمال والأنشطة التي تعود بالخير والنفع العام ولا تتعارض مع مبادئ الإسلام وتعاليمه؛ وجاءت الآيات والأحاديث التي تحث على العمل والكسب الحلال .

الأساس الثالث : صفة التنموية لهذه البنوك

تحاول هذه المصارف تصحيح وظيفة رأس المال كحادم لمصالح المجتمع وليس سيداً يتحكم فيه، ومحاولة ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية وذلك بإعتبار أن هذه البنوك تقوم على بناء فكري خاص وهو الإسلام ونظامه الشامل، لذا فإنها تتصدى بطبيعة هذا التكوين للتنمية الإقتصادية وتحاول تصحيح وظيفة رأس المال في حالة تحقق المجتمع الإسلامي، ويتم ذلك عن طريق توجيه للمساهمة في تنمية المجتمع الإسلامي إقتصاديا ، علاوة على تنميته إجتماعيا.

الأساس الرابع : تدعيم الوعي الإدخاري

ينطلق البنك الإسلامي في إجتذابه للمدخرات والعمل على زيادة حجمها وذلك بإعتبار أن النقد في نظره هو وسيلة وليس سلعة أي أنها وسيلة لتحقيق تبادل المنافع ومقياس للقيم بإعتبارها أداة لتسوية المدفوعات وتقاضي الدين بين الأفراد وبهذا يصبح للمصرف الإسلامي دورا أساسي في تغيير سلوك الأفراد المكتنزيين الى أفراد مدخريين[1].

ثانيا : خصائص البنوك الإسلامية

لقد تنوعت وتعددت خصائص البنوك الإسلامية وذلك لما تحتويه من مميزات تتميز بها عن البنوك الإسلامية الأخرى ، لأنها تختلف عن هذه الأخيرة من حيث المحتوى والمبدأ وحتى المضمون إختلافا واضحا؛ وعلى هذا الأساس يمكن ذكر هذه الخصائص كمايلي:

1. إستبعاد التعامل بالفائدة :

إن أول ما يتميز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى وأهم معالمه هو :"**إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذاً وعطاءاً** "؛ وتعد هذه الخاصية، المعلم الرئيسي والأول للبنك الإسلامي وبدونها يصبح هذا

[1] عبد الناصر براني أبو شهد،"**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2013، ص ص: 115-117 .

[2] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن،" **اقتصاديات النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص:157، 158 .

البنك كأي بنك ربوي آخر، ذلك لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه[2]؛ وأن الله في القرآن الكريم أعلن الحرب إلا على آكلي الربا حيث **قال الله تعالى** : ﴿**يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم أموالكم ، لاتظلمون ولا تُظلمُون** ﴾[1].

وعليه فالبنوك الإسلامية تسعى جادة من أجل تنقية المجتمع الإسلامي من كل ما لا يتلائم مع مبادئ الدين وتعاليمه السامية، وأن الربا ومضاره معروفة لدى الجميع، حيث يمثل قمة الظلم والإستغلال لأن القروض الربوية تعتبر إستغلال وإرهاق للزبائن، مما يؤدي الى تكوين طبقة تملك رؤوس الأموال يتيح لها فرصة التحكم في المحتاجيين وإضعافهم بكل الوسائل وهكذا ينقسم المجتمع إلى طبقتيين القوية منها والضعيفة وهذا ما ينتج عنه باب الصراع الطبقي[2].

2. إلتزام البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية:

يتمثل هذا الإلتزام من منطق أن ما يجب مراعاته في العبادات يجب مراعاته في المعاملات فالحلال بين والحرام بين، وأنه يجب اعتماد الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة والمعاملات في حياة المسلم واحدة من تلك المناحي[3].

3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن الطبيعة الإسلامية للبنوك الإسلامية تجعلها تنظر إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، يشكل منفصل عن التنمية الاجتماعية فهي تركز على النواحي جنبا إلى جنب، فالبنك الإسلامي يخرج الزكاة ويوجهها إلى البنوك

---

[1] سورة البقرة : الآية : 872-972 .

[2] الجمال غريب،"**المصارف وبيوت التمويل الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، جدة، المملكة العربية السعودية، 1978 ، ص: 47 .

[3] أحمد سقر قاضي،"**العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)**"،الطبعة الأولى، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت، لبنان، 2014، ص: 220 .

الشرعية لتوفير رأس المال لمن يستطيع التجارة، كما يظهر التركيز على الجوانب الاجتماعية من خلال اختيارها للمشروعات التي تقوم بتمويلها وتوفير السلع الضرورية للمجتمع[1].

4_ توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال :

يدفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى إستثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع البنوك الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها البنوك ، ومن المعلوم أن للبنوك الإسلامية بنود تنموية بالدرجة الأولى، أي ملزمة على تنمية الأموال في حيازتها، سواء كانت للمساهمين أو للمودعين. ومن المعلوم أن البنوك الإسلامية تقوم بإتباع المنهج الإسلامي المتمثل بأحكام الشريعة الغراء، لذا فهي محكومة وفي جميع أعمالها بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام[2].

5.إحياء نظام الزكاة:

لقد أقامت البنوك الإسلامية صندوقا خاصا لجمع الزكاة، تتولى هي إدارته كما تتولى أيضا مهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعاً إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة إذا ما قام البنك بالاستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها كما أخذت على عاتقها إيصال هذه الأموال على مصارفها المحددة شرعا[3].

6. تسيير وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية :

وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخبرات فيما بينها، وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر، شأنها في ذلك شأن البنوك الربوية، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم وعدم الركون إليه في أي عمل مصرفي يحتاجه الفرد المسلم .

7. القضاء على الاحتكار الدي تفرضه بعض شركات الاستثمار:

---

[1] عادل عبد الفضيل عيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 168 .

[2] أسامة رشيد الكردي، "**وسائل الاستثمار وتوزيع الأرباح والخسائر في البنوك الإسلامية**"، دراسة فقهية مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2013، ص: 46.

[3] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل "**إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشرو التوزيع، الأردن، 2010 ، ص: 97 .

تقوم البنوك الإسلامية انطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شريكات المساهمة على أسهمها [1].

ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية :

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الإسلامي القائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية.

1. الأهداف المالية:

بما أن البنك الإسلامي هو في الأساس عبارة عن مؤسسة مالية فإنها على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي، تقوم بالوساطة بين صاحب المال وطالب التمويل على مبدأ المشاركة، فإن نجاح تلك البنوك يعتمد على تحقيق بعض الأهداف في الجانب المالي، وأهمها:

أ) جذب أصحاب رؤوس الأموال: وذلك من أجل تنميتها بدل أن يتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع، وتعتبر عملية الإيداع المصدر الرئيسي لأموال البنك الإسلامي.

ب) إستثمار الأموال التي تم جذبها: وذلك لتحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية بما أن عملية الإيداع للأموال هي المصدر الرئيسي للبنك الإسلامي فإن عملية استثمارها في المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح لطرفي معادلة الاستثمار لصاحب رأس المال والمستثمر طالب التمويل.

ج) تحقيق الأرباح: وهي الهدف الرئيسي والنهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها البنوك الإسلامية و وهي ناتج عن عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال؛ كلما زادت الأرباح المساهمين في البنك، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأرباح المودعة وكذلك الأرباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار تلك الأموال (طلب التمويل)، فالأطراف الثلاثة حقق ما يسعى لتحقيقه[2].

2. الأهداف الإستثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[2] نعيم نمر داوود، "**البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**"، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2012، ص: 50 .

وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغة جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق العالمية [1].

وللبنوك الإسلامية دوراً ووظيفة هامة في تنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد من أجل تعبئة الإدخارات لا سيما تلك التي رفضت التعامل مع البنوك التقليدية لشبهة عدم تولفق معاملاتها مع الشريعة الإسلامية، وبما يشجع على عدم حبس الأموال عن الإستثمار الحلال وذلك **لقوله تعالى:** ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم**﴾[2].

الشكل رقم (1.1) : الأبعاد الإستثمارية للبنوك الإسلامية .

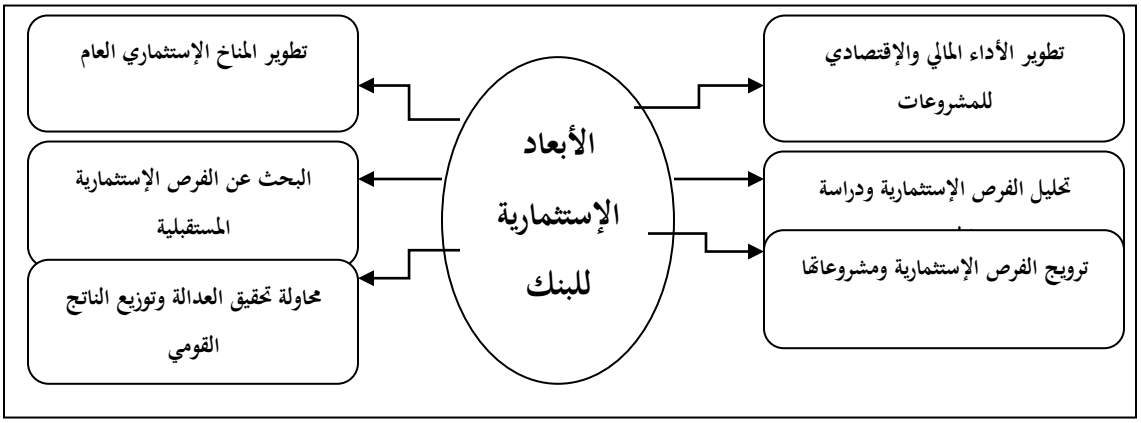

المصدر :حيدر يونس الموسوي،" **المصارف الإسلامية (أداءها المالي، آثارها في سوق الأوراق المالية)**"، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص: 29 .

والهدف الإستثماري هو خيار يجب على البنوك الإسلامية أن تتخذه من بين مجموعة من الخيارات أو البدائل أمامها ولذلك يجب ربطه بالهدف التنموي والذي يتمثل في سعي البنوك الإسلامية لتحقيق الرفاهية الإقتصادية واسعة الانتشار وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ليصبح الاستثمار هدفا يعني توظيف أموال البنك في الاستثمارات التنموية الفعلية.[3]

[1] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 29 .

[2] سورة التوبة ، **الآية:** 34.

[3] نوري عبد الرسول الخاقاني،" **المصرفية الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص: 173 .

3. أهداف داخلية :

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها :

أ) تنمية الموارد البشرية : من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في البنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

ب) تحقيق معدل نمو: حتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد لها أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك ليمكنها من البقاء والاستمرارية والمنافسة في الأسواق المصرفية.

ج) الانتشار جغرافيا واجتماعيا : لتستطيع البنوك الإسلامية من تحقيق أهدافها السابقة لابد لها إن تغطي أكبر قدر من المجتمع[1].

4. أهداف ابتكارية :

لتحافظ البنوك الإسلامية على وجودها بكفاءة وفاعلية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي[2]:

أ) ابتكار صيغ حديث: يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية، التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية.

ب) ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية : لابد على البنك الإسلامي أن يعمل على تطوير خدمات بنكية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب عليه أن يقوم بتطوير منتجات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش،" **المصارف الإسلامية :النظرة التحليلية في تحديات التطبيق**"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص ص: 19-20.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، "**مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي**"، الدار الجامعية، مصر،2013، ص: 384.

الشكل رقم (2.1): أهداف البنوك الإسلامية

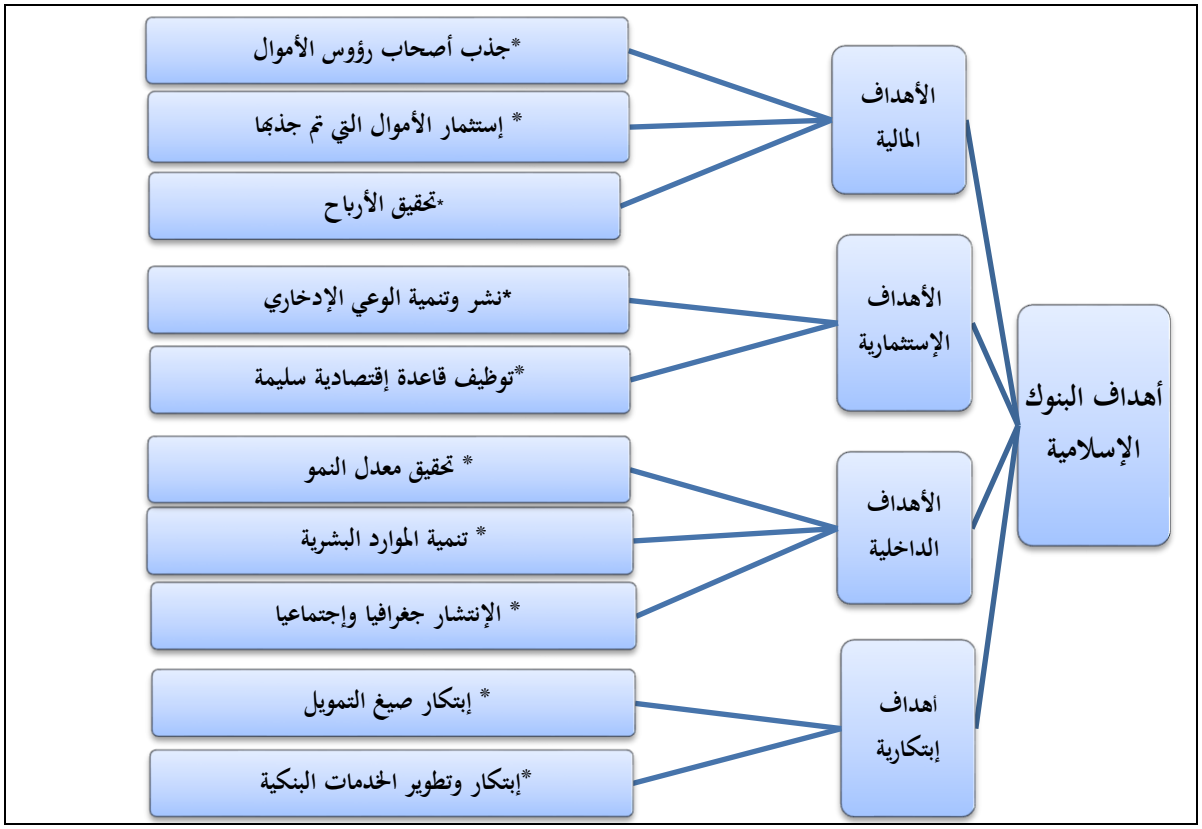

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماداً على ما سبق .

المطلب الثالث: أنواع ومصادر البنوك الإسلامية

رغم الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، ونشأتها ارتبطت بأنها أحد أنواع البنوك، إلا أن امتداد نشاط البنوك الإسلامية واتساعه أدى على ضرورة تخصيصها لأنشطة اقتصادية معينة، تقوم بتقديم خدمات مختلفة للعملاء من أجل تحديد سيولتها وتوسيع استثمارها وبالتالي ممكن تصور مجموعة من أنواع البنوك، ممكن تقسيمها وفقا لعدة أسس.

1.وفقا للأساس الجغرافي: ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي مكن اليه نشاط البنك الإسلامي، أو الذي تشمله معاملات عملائه؛ ووفقا لهذا النشاط ممكن التفرقة بين النوعين التاليين من البنوك [1]:

أ) بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي بنوك يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج النطاق الجغرافي المحلي.

ب) بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

2. وفقا للمجال الوظيفي للبنك: و هنا يمكن التفريق بين عدة أنواع من البنوك باعتبار ان هذه الأخيرة هي بنوك توظيف الأموال، و يمكن تقسيم البنوك الأساسية إلى الأنواع الآتية[2]:

أ) بنوك إسلامية صناعية : حيث تختص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.

ب) بنوك إسلامية زراعية : وهي التي يغلب على توظيفها اتجاه للنشاط الزراعي ويجب على الدول الإسلامية إعطاء البنوك الإسلامية الحق في تنظيم واستغلال الأراضي التي يراها مهتمة بتقديم التمويل اللازم في هدا المجال.

ج) بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية : وهي عبارة عن بنوك تفتقر إليها الدول الإسلامية حيث تعمل هذه الأخيرة على نطاقين، نطاق بنوك الادخار فتقوم بتجميع المدخرات وتعبئة الفائض المتواجد لدى أفراد المجتمع كما تباشر أعمال استثمارية بتوظيف الأموال التي تم ادخارها وتوجيهها مراكز النشاط الاستثماري المختلفة وذلك باستخدام أدوات المالية لتشجيع الادخار مثل صكوك التوظيف الاستثماري وشهادات الإيداع الإسلامية.

د)بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تساهم في إعادة تجديد سيولتها باعتبارها مورد مالي إضافي وذلك بالاتصال بمختلف البنوك والمؤسسات الخارجية التي تمارس نفس النشاط وتسهيل عملية التعامل الدولي بين البلدان الإسلامية.

هـ)**بنوك إسلامية تجارية:** تهتم بتمويل الأنشطة التجارية وبصفه خاصة تمويل رأس المال العامل وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، المربحات، المشاركات، أو المضاربات الإسلامية.

3.وفقا لحجم النشاط: ويتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار، وتقسيمها إلى كمايلي:

---

[1] رايس حدة، "**دور البنك المركزي في إعادة وتجديد السيولة في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص ص ص : 22-23-24 .

[2] محسن أحمد الخضيري ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 67- 68 .

أ)**بنوك إسلامية صغيرة الحجم**: وهي البنوك التي تكون محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي، والمعاملات البنكية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط.

ب)**بنوك إسلامية متوسطة الحجم**: وهي بنوك ذات طابع قومي حيث تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر حجما في النشاط وعدد العملاء، وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج)**بنوك إسلامية كبيرة الحجم**: وتسمى أيضاً بنوك الدرجة الأولى، وهي تكون من الحجم الذي يمكنا من التأثير على السوق النقدي والبنكي سواء المحلي أو الدولي، وتمتلك هذه البنوك فروع لها في أسواق المال والنقد الدولية.

4.وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن تحديد الأنواع التالية[1]:

أ)**بنوك إسلامية قائدة ورائدة** : البنوك التي تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات البنكية التي تطبقها البنوك الأخرى، تعمل على نشر خدماتها لجميع عملائها كما لها القدرة على الدخول في مجالات أكثر خطر والأعلى ربحية.

ب)**بنوك إسلامية مقلده وتابعة** : تقوم استراتيجية التقليد والمحاكاة ومن ثم فإن هذا النوع من البنوك ينتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم البنكية، فإذا ما نجحت في إستقطاب جانب هام من العملاء وأثبتت ربحيتها، سارعت هذه البنوك بتقليدها وتقديم خدمات بنكيه مشابهة لها.

ج)**بنوك إسلامية حذرة محدودة النشاط** : يقوم هذا النوع على استراتيجية الرشادة البنكية حيث يقوم بتقديم الخدمات البنكية التي تثبت ربحتها وعدم تقديم الخدمات مرتفعة التكلفة، لذلك فهي تتسم بالحذر الشديد وعدم تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

5. وفقا للعملاء المتعاملين معها: حسب هذا الأساس تنقسم إلى نوعين[2]:

[1] خباية عبد الله، "**الاقتصاد المصرفي :النقود البنوك التجارية البنوك الإسلامية السياسة النقدية الأسواق المالية الازمة المالية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص ص: 24-45-62.

[2] أحمد محمد المصري "**إدارة البنوك التجارية الإسلامية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص ص: 61- 62 .

أ)**بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** وهي التي تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواءاً على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية أو المحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.

ب)**بنوك إسلامية غير عادية تتعامل مع الدول الحكومات:** وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الدول الإسلامية من أجل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها، كما يدعم ويقدم خدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها .

ثانيا: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

الموارد المالية هي مصادر الأموال "Souras of funds " التي تتدفق من خلالها الموارد المختلفة للبنك الإسلامي، وهذه المصادر كما في البنوك التجارية تنقسم إلى مصادر ذاتية وأخرى خارجية[1].

تقوم البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال، ومصادر الأموال في البنوك الإسلامية تنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كالتالي:

أولا :المصادر الداخلية.

وتنقسم هذه المصادر إلى:

1.رأس المال المدفوع: يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ويشكل جانبا أساسيا في جملة موارده، ويمثل رأس المال المدفوع الأموال من التي تجمع من مؤسسي البنك عند بدء تكوينه، وأي إضافات أو تخفيضات في المستقبل، ومما تجدر الإشارة إليه إن المساهمين في البنوك الإسلامية لا يشاركون في الإدارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر أسهمهم، والأموال التي يدفعونها أصبحت ملكا للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذمتهم ولذلك لا يجوز التمايز بالأسهم ويلعب رأس المال المدفوع دورا أساسيا في إنشاء البنك من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية اللازمة لبدء في ممارسة البنك أعماله كذلك يقوم بدور تمويلي في سوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنك سواء أكانت قصيرة الأجل طويلة الأجل أو متوسطة الأجل[2].

2.الإحتياطات: وهي مبالغ مقتطعة من الربح الصافي المحقق للبنك لتدعيم مركزه المالي وتعتبر الاحتياطات، ويقوم البنك بتخصيص أنواع مختلفة وتكون كإحتياطي ثانوي جزء من أرباحه لتعزيز رأسمالية ولدعم مركزه المالي

[1] محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص: 115 .

[2] حيدر يونس الموسوي، مرجع سيق ذكره، ص ص: 36، 37 .

وبناء سمعة طيبة للبنك وكلما تراكمت هذه الأرباح تشير إلى نجاح وتميز البنك في عمله؛ وتشمل على نوعيين وهما[1]:

أ) احتياطي خاص(اختياري) ويعتمد عليه البنك في المستقبل لتغطية نفقات مستقبلية مثل اندثار المباني والأثاث والآلات.

ب) احتياطي(طوارئ) لمعادلة توزيعات الأرباح .

3.الأرباح المحتجزة: تم ترحيلها لغرض مالي واقتصادي ضمن حقوق الملكية، وهي الأرباح الفائضة أو المتبقية من الأرباح الصافية .

4.المخصصات: يحتجز قسم منها لمقابلة النقص في الموجودات وقد يحصل البنك على موارد إضافية مثل : القروض الحسنة من قبل المساهمين والتأمينات المودعة من الزبائن كغطاء من الإعتمادات المقترحة أ كغطاء من خطابات الضمان وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة[2].

ثانيا : المصادر الخارجية :

ومصدرها الأساسي الودائع بمختلف أشكالها، والتي تعد أهم المصادر الخارجية في البنوك الإسلامية ويمكن ذكر أهم أنواعها كما يلي:

1.الودائع الجارية: والتي تأخذ أشكال الحسابات الجارية حسابات تحت الطلب ويتم إستخدامها من قبل العملاء للإيداع والسحب ولا تشارك هذه الحسابات في أرباح الاستثمار، ولا تتحصل مخاطره؛ فالبنوك الإسلامية تعتبر هذه الودائع الجارية بمثابة قروض حسنة بدون مقابل يقدمها العميل للبنك، مما يسهم الى حد معين في حل مشكلة السولة لديها.[3]

2.الودائع الإستثمارية: وتتمثل في الودائع لأجل وودائع التوفير ويستطيع البنك الإسلامي قبول هذه الودائع من أصحابها على أساس أنه وكيل عنه في استثمارها وتوظيفها من خلال تعويض صريح من المودعين إما

---

[1] ضياء مجيد،" **البنوك الإسلامية**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997 ، ص ص: 46،47 .

[2] صادق راشد حسن الشمري، "**أساسيات الصناعة المصرفية، أنشطتها التطلعات المستقبلية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص: 42 .

[3] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 233 .

باستثمارها في نشاط معين يختاره المودع أو بتفويض البنك بأن يختار الأنشطة المختلفة الملائمة لتوظيف هذه الأموال بحيث يكون صاحب الوديعة شريكاً في ناتج الاستثمار إن كان ذلك عمداً أو كان غرماً [1].

3.الودائع الادخارية: إذ تقبل البنوك الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بغية استثمارها وتوقع معهم عقد للمضاربة ويكون البنك في هذه الحالة المضارب والمودعون هم أرباب المال وقد تكون المضاربة مطلقة مثلما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك وتشارك أموال المودعين في هذه الحالة في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع استثماري معين، ويحصل أصحاب الوداع الادخارية على دفاتر توفير، إذ يسلم البنك الإسلامي لكل مودع في هذه الحسابات دفتر توفير خاص به، وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة فيها ويحصل العميل على عائد غير ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثماره، ويطلق عليها أحيانا حسابات الاستثمار المشترك.

4.صكوك الاستثمار: وهي تعد تطبيقا لصيغة المضاربة، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر هو البنك، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات.

5_دفاتر الادخار الإسلامية: وتمثل أحد أنواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية، وممكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت، ويتم صرف العائد لهذه الفواتير سنويا، وفقا لنتائج النشاط الفعلي للبنوك وممكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد النهائي، نهاية العام[2].

6.ودائع المؤسسات المالية الإسلامية : تقوم البنوك التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، أما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية [3] .

7.شهادات الايداع :وتعتبر أهم مصادر الأموال القصيرة الأجل في البنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة من سنة الى ثلاثة سنوات وتستعمل أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهريا تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

---

[1] فؤاد الفسفوس، "**البنوك الإسلامية**"، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2010، ص: 162 .

[2] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 164 - 165.

[3] محمود حسين الوادي، حسيين محمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 42- 43.

8. وحدات الثقة : وتعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة والتي تعتبر مجالا استثماريا مهماً ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إبداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية وتحقيق المنفعة لأصحابها والبنك والمجتمع، كما يقوم البنك بأخذ نسبة محدودة من الربح في هذا المجال، وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط.

9.صناديق الاستثمار: تعتبر من الأوعية الاستثمارية التي تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها والخارجية لتحقيق عوائد مجزية[1].

[1] صادق راشد حسن الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 48-49 .

المبحث الثاني : إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

المخاطر حقيقة ثابتة حدوثها، حيث تنشأ هذا المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.

المطلب الأول :مفهوم إدارة المخاطر. أهميتها. إختصاصتها.أدواتها.

قبل التطرق الى معرفة ماهية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية لا بد من معرفة ماهو الخطر أو ماهي مخاطر البنك، حيث يمكن القول أن لكل بنك درجة معينة من المخاطر بإختلاف نشاطه الرئيسي، إذ أن المخاطر البنكية مختلفة ومتعددة باختلاف المصادر الممولة وتعددها ويرجع ذلك أساسا لعوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية محيطة به.

المخاطرة Risk : "فتنشأ عن حالة عدم التأكد Uncertanity المحيطة بإحتمالات تحقيق أو عدم تحقيق العائد المتوقع على الإستثمار"[1].

ويمكن تعريفها كذلك بأنها: "إحتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير"[2].

أما المخاطر البنكية فهي: " إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب العائدالمتوقع على إستثمار معين"[3].

و تنقسم المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي المخاطر النظامية، المخاطر اللانظامية والمخاطر الكلية ويمكن ذكرها كمايلي[4]:

1-المخاطر النظامية: يطلق علي المخاطر النظامية تسميات متعددة منها :مخاطر السوق والمخاطر غير القابلة للتنويع والمخاطر التي لا يمكن تجنبها والمخاطر العادية، وتعرف المخاطر النظامية على أنها ذلك الجزء من

---

[1] محمد مطر،" **إدارة الإستثمارات _(الإطار النظري والتطبيقات العمالية)**"، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2004، ص: 22.

[2] نعيمة بن عامر،"**البنوك التجارية وتقييم طلبات الإئتمان**"، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.2002، ص: 76.

[3] حسين بالعجوز، "**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة_مخاطر_تقنيقات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 6 و 7 جوان 2005، ص: 3.

[4] الأخضر لقليطي ، حمزة غربي،"**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية _دراسة ميدانية_**" ،الملتقى الوطني: أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية ،جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص ص: 3-4-5.

التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية هي من مصادر المخاطر النظامية.

وتتأثر أسعار جميع الأوراق المالية بهذه العوامل وبنفس الكيفية ولكن بدرجات متفاوتة وتكون درجة المخاطر النظامية مرتفعة في المؤسسات التي تنتج سلعا صناعية، كصناعة الحديد والصلب وصناعة الأدوات والمطاط وكذلك المؤسسات التي تتصف أعمالها بالموسمية كمؤسسات الطيران. بصورة عامة، أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها أو أرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام كذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.

2-المخاطر اللانظامية :يطلق علي المخاطر اللانظامية تسميات متعددة، منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة .وتعرف المخاطر اللانظامية أنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرا؛ يمكن للمستثمر التخلص من المخاطر النظامية بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به .فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة، فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المؤسسة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم مؤسسات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر. يتضح مما تقدم أن المخاطر اللانظامية هي تلك المخاطر الخاصة بالمؤسسة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنويعها بشكل كفئ.

3-المخاطر الكلية : هي التباين الكلي في معدل العائد علي الاستثمار في السوق المالية أو في مجال استثماري أخر، وأيضا عند جمع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية فإنها ستشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة، وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية، وباعتبار أن المستثمر يستطيع التأثير علي المخاطر اللانظامية من خلال التنويع فانه لا يستطيع التأثير علي المخاطر النظامية، وبالتالي فأنه يمكن التقليل من المخاطر الكلية إلى أقصى درجة ممكنة والتي تتمثل في المخاطر النظامية.

تعتبر إدارة المخاطر من المواضيع ذات الأهمية البالغة في البنوك الإسلامية إذ تمثل إدارة المخاطر أهم مهام البنوك الإسلامية، فإن مستقبلها سيعتمد كثيرا على الكيفية التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها؛ ويعتبر موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من المواضيع الحديثة التي تمثل مكانة هامة لدى قطاع البنوك، وإن المخاطر البنكية مختلفة ومتعددة باختلاف المصادر الممولة وتعددها ويرجع ذلك أساسا

لعوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية محيطة به؛ وترتكز إدارة المخاطر على عناصر رئيسة لمواجهة المخاطر التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها.

أولا: تعريف إدارة المخاطر.

لقد تعددت التعاريف لإدارة المخاطر نذكر منها:

التعريف الأول: "بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار وآثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله إيراداته ووضع الخطط المناسبة لها لما يلزم ولقيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إذ لم يكن بالإمكان القضاء على مصدرها"[1].

التعريف الثاني : " تعرف إدارة المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة التي تستخدم طرق عملية للتعامل مع المخاطر ووضع طرق وإجرءات من شأنها تقلل من إمكانية حدوث الخسائر ومن خلال هذا فإن ادارة المخاطر يقصد بها الأساليب والعمليات التي يمكن إتباعها للتعرف على سياسات العمل وتحديد المخاطر المحتملة وفهم طبيعتها وطرق السيطرة عليها"[2].

التعريف الثالث: وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية ((Financial Services Round table(FSR) بأنها : "احتمالية الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[3].

مما سبق ممكن تعريف إدارة المخاطر بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها، تحديد، ومتابعة، ومراقبة، المخاطر وقياسها ووضع الحدود وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة إذ تتطلب إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على المجلس الإدارة اعتماد أهداف، استراتيجيات، وسياسات وإجراءات

---

[1] وهيب الراوي،" **إدارة المخاطر المالية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، الأردن، 2009 ، ص: 10.

[2] حنان محمد المعيوفي ومحمد رضوان عبد العزيز، "**إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية**"، مجلة الرسالة الرقم 2600 ،8394، كلية الإقتصاد والمعاملات، الماليزية، ماليزيا، 2017، ص: 54 .

[3] موسى عمر مبارك أبو محيميد،" **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل "2**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر،2008 ، ص: 18 :

إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والإطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل إدارة البنك للمخاطر، نستنتج بأنها إدارة مستقلة في البنك تقوم بتطبيق السياسات الخاصة بالمخاطر والتأكد من تنفيذ اللوائح الخاصة بالنشاطات المصرفية بالإضافة إلى وضع نظام شامل لمراقبة تلك النشاطات بشكل دوري والحصول على معلومات كافية عن أي نشاط جديد يرغب البنك بتمويله وذلك من خلال إجراء دراسة جدوى لتحديد حجم العوائد والمخاطر المتوقعة.

كذلك يجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها، وعليه فإدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن، كما تعرف أيضا استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من آثار المخاطر على المؤسسة.

ثانيا :أهمية إدارة المخاطر.

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب آسيا والمكسيك وآخرها الأزمة العالمية أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلية جيدة. وإن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددًا من الوظائف الهامة بهذه البنوك لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي[1]:

1.أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصًا في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.

2.تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة و سياسة العمل المصرفي.

3. الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.

4. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

[1] صادق راشد الشمري،" **إستراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، الطبعة العربية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 41.

5. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
6. مساعدة البنك على إحتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل والذي سيمثل رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الإتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

ثالثا : أهم إختصاصات إدارة المخاطر

يمكن أن تكون اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك في كل أو بعض العناصر الموالية[1] :

1. وضع الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها.
2. إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال (الائتمان، الاستثمار، المعاملات، السيولة).
3. وضع الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل.
4. وضع المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك.
5. وضع البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك.
6. مراقبة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية بخصوص معيار كفاية رأس المال، قياس مخاطر التشغيل، وكافة التطورات والتوصيات التي تنتج عن لجنة بازل.
7. إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس وإدارة المخاطر لكل أنوع المخاطر.
8. إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك (مجموعة المؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر).
9. عرض تقارير دورية على الإدارة العليا بشأن حجم المخاطر التي بتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي تزاولها، والاقتراحات التي تراها مناسبة للحد من هذه المخاطر.
10. الإلمام البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها.
11. المشاركة في وضع سياسات أوجه توظيف الأصول على أساس معدلات التكلفة.

[1] سمير الخطيب، **"قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي تطبيقي عملي"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005، ص ص: 24-30.

12. وضع سياسات تسعير الأصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها.
13. طرح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم للحصول على موارد توفير السيولة.
14. تحديد ومتابعة لكل عملية وإخطار إدارة الأموال بها.
15. وضع نماذج مالية لتحليل مدى حساسية التغيرات في أسعار الفائدة والصرف.
16. إجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملات الأجنبية، وكذا تكلفة الإيداعات بها.
17. استحداث أو تطوير الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك.
18. التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية، بغرض متابعة الإدارات المختلفة بالبنك للالتزام بتلك التعليمات.
19. العمل كنقطة مرجعية مركزية لتوزيع كافة التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية كنقطة تنسيق مركزية للردود التي ترسلها مختلف إدارات البنك إلى السلطات الرقابية.
20. معالجة ومتابعة كافة الاستفسارات الموجهة من البنك إلى السلطة الرقابية فيما يتعلق الإلتزام بالتعليمات.
21. إعداد مسودة جميع المرسلات من البنك إلى السلطة الرقابية وصياغتها في شكل نهائي بعد التنسيق والتواصل مع الإدارات المعنية.
22. تقديم الرأي والتوصية ذات الصلة بالالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية في حالة اقتراح البنك أي منتج أو منتجات جديدة.

رابعا: أدوات إدارة المخاطر

ممكن تصنيف تقنيات إدارة المخاطر البنكية إلى منهجين أساسيين هما[1]:

1_ التحكم في المخاطر :يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر وبذل مجهود الرقابة والتحكم فيه، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المؤسسة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.

2_ تمويل المخاطر : يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة الأولى شكلين هما:

[1] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 261- 262.

أ)**التحوط** :وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في اقتراض أو استقراض المعاملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي :عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة، وعقود المقايضة.

ب)**التحويل** :تعتبر من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى الطرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

المطلب الثاني: مراحل وأساليب وسياسات إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

إن إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية تمر على مراحل وأساليب عدة وذلك للحفاظ على رأس المال، لأن المحافظة على هذا الأخير هي من أهم أهداف تعظيم الأرباح في الأجل الطويل.

أولا: مراحل إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

إن السير الحسن لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية يتطلب المرور بأربع مراحل أساسية[1] :

1. التعرف على أهم المخاطر التي يتعرض لها نشاط البنوك الإسلامية .
2. المقدرة على قياس المخاطر بصفة دائمة من خلال نظم معلومات ملائمة.
3. إنتقاء المخاطر التي يرغب البنك التعرف عليها .
4. تعظيم العائد مقابل تخفيض إنعكاسات المخاطر من خلال مراقبة الإدارة لتلك المخاطر و قياسها .
5. أتخاذ القرارات الصائبة والصحيحة وفي الوقت المناسب عند مراقبة وقياس المخاطر.

وهكذ لا بد من النظر والأخذ بعين الإعتبار العديد من الأمور عند أدارة قياس المخاطر بالبنوك الإسلامية ويمكن ذكرها كمايلي:

_ قيات الفجوات وإتخاذ القرارات والإجراءات الازمة لتغطية تلك الفجوات وتصحيح المسار، وذلك بإعتبار أنه قد يكون هناك جزء من موارد البنوك الإسلامية من والودائع الإستثمارية يتسم بآجال قد لا تتناسب مع هيكل آجال التوظيف والإستثمار في الكثير من الصيغ التي تتبعا البنوك الإسلامية.

_ أن إستقرار البنوك مبني على عامل الثقة إذ يشكل العامل الحاكم في إستقرار أي بنك فإهتزاز الثقة من جانب المودعين بالبنك لسبب قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة يواجهها البنك وربما تؤدي لإنهياره والتأثير بالسلب على البنك ككل.

_ أن تعرض البنك الإسلامي للمشاكل المالية قد يؤدي لتحقيق خسائر ينبغي أن تشارك المودعين في تحمل نصيبهم منها وفقا للأسس الشرعية. إلا أن الواقع في بعض التجارب البنوك الإسلامية في هذا يشير إلى إندفاع

بعض المودعين لسحب ودائعهم مما تطلب من البنك الإسلامي الإلتزام بالرد الودائع كاملة عند طلبها أو إستحقاقها، وربما يكون على أساس تغليب مصلحة عامة وهي الحفاظ على الثقة واستمرار عمل البنوك الإسلامية والتي تعتبر جزء من النظام الإقتصادي ككل. وعليه لابد من تنظيم عمل البنوك الإسلامية والإشراف والرقابة عليها من جانب السلطات النقدية، لضمان سير العمل المصرفي وهذا ما يتطلب منها تفعيل الأدوات الرقابية الخاصة لقياس إدارة المخاطر.

ـ إن قاعدة الغنم بالغرم وما تعنيه من عدم ضمان البنوك الإسلامية لرد الودائع الإستثمارية لديها بالكامل يتوجب أن لا يكون هناك مبرراً لإغفال أو التخفيف للأدوات التي تستخدم في شأن تأكيد سلامة المركز المالي والأساليب المختلفة للرقابة وإدارة المخاطر علة كافة مستوى الأنشطة خاصة كفاية رأس المال والسيولة.

ثانيا: أساليب إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة أساليب للحفاظ على رأس المال :[1]

1.وضع الحسابات تحت الطلب في دفتر الأعمال وودائع الإستثمار في دفتر المتاجرة، ولابد أن يكون رأس المال كافي لكلتا الدفترين.

2. إدارة المخاطر تتشكل على أساس مهني لا يعتمد الرقابة على البنك المصرفي فحسب، با يتعداه إلى وضع أسس للموازنة والتدقيق في إتخاذ قرارات الإستثمار ليشمل المدير العام ومجلس الإدارة نفسه.

3. وضع ودائع الإستثمار في شركة أوراق مالية تابعة للبنك ضمن متطلبات مستقلة بانسبة لكفايات رأس المال البنكي.

4. المراقبة والمرجعة والتي تتم لضمان أن البنوك تتبع عمليات دقيقة جداً، وتقيس تعرض للخطر بشكل صحيح ولديها رأس مال كافي لتغطية مخاطرها.

ثالثا: سياسات أدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

[1] إبراهيم عبد الحليم،" **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** "، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 118- 119.

إن إدارة المخاطر التي تتحملها البنوك الإسلامية حتى يتم تطويرها يتطلب استخدام عدد من السياسات نذكر ما يلي[1]:

– يجب على جميع البنوك المركزية أن تضع للبنوك الإسلامية تشريعا وفق الشريعة الإسلامية متخصصا لها يعكس طبيعة أعمالها وأنشطتها وخدماتها واستثماراتها.

– يجب أن تكون للبنوك المركزية تعليمات في مجال الإشراف والرقابة عليها متفاوتة تماما عن طبيعة الإشراف والرقابة على البنوك التجارية ومعنى ذلك إشراف ومراقبة خاصة لها.

– يجب على البنوك الإسلامية استيعاب وتطوير أدوات عملها وفق التشريع بطرق تعتمد بشكل مباشر على التأثير بالمعايير الدولية والتكيف مع عالم المال الذي هو في تغيير وتحول مستمر وسريع.

–ربط الوظائف والخدمات المالية وتجميعها مع بعضها، نحو التعزيز المالي، الأمر الذي يجب معه التفريق بين المخاطر للقطاعات المختلفة في البنوك الإسلامية.

– إن إدارة البنوك تحتاج إلى تهيئة بيئة العمل لإدارة المخاطر، وذلك من خلال رسمها الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر من خلال قيام أنظمة قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها.

– يجب العمل والتأكد من فاعلية عملية إدارة المخاطر إلى أن يتم انشاء نظام للمراقبة الداخلية.

– العمل والأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي ممكن أن تؤثر بشكل كبير في عملياتها وسياساتها العملية.

– تطوير نظام كفء لإدارة المخاطر وتحسين النظم بدرجة كبيرة.

– العمل على إنشاء وإعداد حزمة من التقارير الدورية عن المخاطر، مثل تقارير رأس مال المخاطر، وتقارير مخاطر الائتمان، وتقارير مخاطر التشغيل، وتقارير مخاطر السيولة.

_ دعم وتسخير نظم إدارة المعلومات عن المخاطر، والمراجعة الداخلية والخارجية، ونظم مخزون الأصول وعملياته.

المطلب الثالث: سبل مواجهة أهم تحديات المخاطرة التي تواجه البنوك الإسلامية

إن مواجهة أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية يمكن أن يتم من خلال عدة سب أهمها :

[1] فريدة تلي،"**إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية :دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة (2001_2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2019 ، ص : 41.

1. مسايرة التوجه العالمي للإدماج المصرفي والتوجه نحو التكافل والتكامل فيما بينها بخلق تجمع مصرفي ذا حجم أكبر و واسع سواء على المستوى الإقليمي وذلك حتى تتمكن مواكبة التقنيات الحديثة ذات الكلفة المرتفعة.
2. دعوة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية تحديدا لإتخاذ ما يلزم بالنسبة للدخول في إتفاقيات ثنائية متعددة مع غيرها من الوحدات الهامة في نشاطها المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك لقناع الأجهزة المصرفية الرقابية والإشراف وطرح أدوات تمويل أسلامية كعنصر بديل ومساند وذا قيمة عملية.
3. لابد من تفعيل المهام والأدوار الموكلة للهيئات والمنظمات الدولية التي تحتضن العمل البني الإسلامي ومن أهمها هيئة مركزية للإفتاء للمعاملات المالية الإسلامية وهذا لتوحيد مصادر الفتوى وإزالة التضارب فيها، وكذلك من الضروري إنشاء صندوق تكافل للبنوك الإسلامية بغرض تقديم الدعم الفوري المادي وحتى المعنوي لأي بنك إسلامي يتعرض للإهمال أو الإفلاس أو مخاطر أخرى لا يستطيع مواجهتها لوحده، وهكذا لا بد من ضرورة العمل على إنشاء مركز تدريبي للعلوم المصرفية وذلك لتدريب وتخريج الإطارات المصرفية للعمل بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
4. توزيع المهام وتفعيل الأدوار والمهام الموكلة للمنظمات والهيئات الدولية التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي ويمثل هذا العامل أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المأهولة.
5. العمل على إثراء التعاون والتبادل بين البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية على أسس وضوابط إسلامية[1].

[1] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 267 – 271.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تلخص أنه ورغم حداثة البنوك الإسلامية إلا أنها خطت خطوات متقدمة في عالم الصيرفة حتى غدت حقيقة ثابتة يصعب تهميشها أو التقليل من دورها، حيث أن البنوك الإسلامية تساهم في الأنشطة الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، ولكي يقوم البنك الإسلامي بعملية التنمية الإجتماعية، يجب أن يحكم عملها أي بنك إسلامي مبادئ و أخلاقيات تجعل البعد الإجتماعي للبنك على ذات المستوى من الأهمية و الأولوية.

للبنوك الإسلامية مصادر متنوعة تعتمد عليها في القيام بأنشطتها المختلفة القائمة أساسا على عدم التعامل بالفائدة. وفي جهة الإستخدامات نجد هناك إستخدامات متعددة أبرزها: المشاركة و المرابحة و المضاربة. تواجه عمل البنوك الإسلامية العديد من التحديات و الصعوبات التي تعرقل عملها و تجعلها في مشاكل داخلية و خارجية. لا تواجه البنوك الإسلامية مخاطر السيولة، بل على العكس تحتوي أغلبيتها على فوائد كبيرة ناتجة بالأساس على توجه الأفراد لتوظيف أموالهم بها وذلك لإمتثالها لقواعد الشريعة الإسلامي. وتعنى إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية التقليل من حدتها وللقيام بذلك يجب عليها توفير إدارة فعالة تقوم بالكشف المبكر عن المخاطر التي تواجهها، ونظرا لأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية _ المشاركة في الربح والخسارة – فالخطر سيكون كبير من الشركاء فعليها إذن انتقاء الشركاء الأفضل من الشركاء وذلك عن طريق التحري والإستعلام عنهم.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة للهندسة المالية الإسلامية

تمهيد:

الإقتصاد الإسلامي المعاصر يمر اليوم بمرحلة جديدة من التحدي بعدما كان في يوم من الأيام حلما يراود الغيورين و المصلحين، فتحول اليوم من مجرد فكرة إلى دراسات نظرية متكاملة، ثم إلى واقع ملموس من خلال المؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت مصرفية أو استثمارية و خيرية.

وعندما واجهت هذه المؤسسات الواقع بصعوباته و تحدياته و ضخامته، أضحى الإقتصاد الإسلامي كيانا بارزا لكنه يفتقر إلى مقومات تمكنه من الحركة والانطلاق والفعالية، فكان بحاجة إلى حلول جديدة وأدوات مالية ملائمة لها القدرة على تلبية الاحتياجات الإقتصادية و تتمتع بالمصداقية الشرعية في نفس الوقت، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيقه من خلال ابتكار أو تطوير منتجات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية.

إن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة اليوم إلى محفظة منوعة من الأدوات و المنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية لاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الإقتصادية، و ليس هناك منتوج وحيد يستوفي هذه المتطلبات، و أبرز شاهد على ذلك هو واقع المؤسسات التقليدية نفسها، إذ لم تقتصر على الإقراض بفائدة، بل تعدته إلى منتجات عديدة و متنوعة لتلبية شتى الأغراض التمويلية و الائتمانية .

وهنا تظهر الحاجة إلى الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي، حيث يتخصص مجموعة من الباحثين و المتمرسين في تصميم و ابتكار أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية العملية، سنحاول في هذا الفصل التعرف على الهندسة المالية الإسلامية ومزايا تطبيقاتها، فضلا عن أوجه الإختلاف بينها و بين مثيلتها التقليدية و ذلك من خلال المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية .

المبحث الثاني: الإطار العام للهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: عموميات حول الهندسة المالية

إن مواجهتنا للعديد من الآثار السلبية للمنتجات المالية الربوية يؤدي بنا الى الإعتقاد أن الهندسة المالية الإسلامية يمكنها تقديم مساعدة فعالة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تخطط لهاالمؤسسات الماليةو البنوك و الأسواق المالية فالهندسة المالية الإسلامية لا تقتصر فقط على الدور الوظيفي في المعاملات المالية من خلال الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية بل تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير من خلال إضفاء المصداقية الشرعية على المعاملات المالية و عليه و قبل الخوض في تأصيل مفهوم واضح و دقيق للهندسة المالية الإسلامية يجب الحديث أولا عن مفهوم الهندسة المالية ومن ثم التطرق إلى تعريف الهندسة المالية الإسلامية و تاريخ نشأتها .

المطلب الأول :مفهوم الهندسة المالية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى عدة عناصر وسيتم التطرق إليها كمايلي:

أولا: تعريف الهندسة المالية:

الهندسة المالية تعتبر مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أومصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه، هناك مجموعة من التعارف للهندسة المالية، من بينها تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IAFE)[1]: "تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجادحلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات" .

ويعرفها فينرني (Finnerry1988) بأنها: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"[2].

[1] الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين: "هي هيئة متخصصة أنشأت خصيصا للمهندسين الماليين لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية عام 1992 وأصبحت تضم نحو 2000 عضوا من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين، والأكاديميين والمهنيين للمحاسبة، والقانون والنظم والمجتمعات رفيعة المستوى في التقنيات العلمية، كما قام الاتحاد بوضع معايير للصناعة ترتكز على النظرية والتطبيق".

[2] عبد الكريم قندوز،"**الهندسة المالية الإسلامية** "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 20، عدد 2، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 10.

كما عرفها سامي إبراهيم السويلم على أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي[1] :

– ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل :بطاقات الائتمان.

– إبتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثلا لتبادل من خلال الشبكة العالمية و التجارة الإلكترونية.

– إبتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثلا إدارة السيولة أو الديون، والإبتكار المقصود ليس مجرد الإختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الإختلاف متميزا إلى درجة تحقيقهم مستوى أفضل من الكفاءة و المثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأداة والآلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات المتداولة تحقيقه.

ومن خلال التعاريف السابقة، فقد تبين لنا أن الهندسة المالية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة من أجل حل مشاكل التمويل، وتتميز الأدوات المبتكرة هنا بأنها تستطيع تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والفعالية لاتستطيع الأدوات المتداولة تحقيقه.و الهدف من الهندسة المالية هو خفض التكاليف وزيادة العائد، بالإضافة إلى ذلك فالهندسة المالية تهدف إلى نقل المخاطر من طرف إلى أخر، وبالتالي فهي تعتبر أداة لإدارة المخاطر.

المطلب الثاني: نشأة وعوامل ظهور الهندسة المالية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وعوامل ظهور الهندسة المالية من خلال عنصرين هما:

أولا: نشأة الهندسة المالية

الهندسة المالية ظهرت الى الوجود في منتصف الثمانينات بهدف خدمة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المشاريع ففي لندن فتحت البنوك إدارات لمساعدة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملائها وإيجاد حلول لتلك المشكلات وعدد من المحاولات لتطوير منتجات أسواق المال وكانت تلك بداية ظهور الهندسة المالية، وفي عام 1992 أنشئ الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية، وأصبح هذا الاتحاد يضمن حوالي 2000 عضوا من شتى أنحاء العالم[2].

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، " **صناعة الهندسة المالية: نظرت في المنهج الإسلامي**"؛ مركز البحوث لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2000، ص: 5.

[2] بن علي بلعزوز وآخرون،" **إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية**"، ا لطبعة الأولى، دار الوارق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 408 .

وعموما يمكن تلخيص تطور مفهوم الهندسة المالية فيما شهدت الأسواق المال العالمية من تطورات في مجالات الابتكارات المالية، والتي نوجزها في الحالات الأربعة التالية[1]:

1. إتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.

2. إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفصيلات المستثمرين.

3 . تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار، خاصة المشتقات المالية.

4.تطوير أدوات الراجحة بين الأسواق، مما مكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد و الانفتاح على الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تعدد و تنوع إستراتيجيات الإستثمار نتيجة لتعدد و تنوع و تجدد أدوات الإستثمار (خاصة المشتقات المالية)[2].

ثانيا: عوامل ظهور الهندسة المالية

يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية كما يلي:

1. **ظهور احتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل:** تلعب الوسائط المالية من بنوك، شركات تأمين، شركات الاستثمار والسماسرة...الخ، الدور الأساسي في نقل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، ويمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم من دون الحاجة لوجود الوسائط المالية، لكن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي إلى عدم الفعالية وقلة في الكفاءة، وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الإستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموما، ولذلك ظهرت الحاجة لإبتكار وإبداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات، وهي من مهام الهندسة المالية.

2. تقنيات المعلومات ومفهوم السوق العريضة: مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة سواء في حدوده أو مفهومه أو طريقة عمله، أوثرت على أمور أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها وأمور فرعية مستحدثة مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء، ولكن ظهور

[1] إبراهيم مزيود، رشيد بوعافية، "**الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية** " الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا) المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 .6 ماي 2009، ص: 8.

[2] عبد الكريم قندوز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

شبكات الإتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة أو المنفصلة إلى سوق مالي كبير تنعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسلة، ونظرا لأن هناك إحتياجات مختلفة في أجزاء من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من الأسهل تصميم الإحتياجات ومقابلتها بالإعتماد على قاعدة عريضة و واسعة من المشاركين في السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما إزداد عدد المشاركين في هذه الأسواق كلما تمكن مبتكروا الأوراق والأدوات المالية ومصمموها من العمل بصورة إقتصادية مقبولة، أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة، وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها[1].

3.ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية: يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة إحتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة وبسرعة ودقة عاليتين، فهذان المعياران يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين و توجه الأسواق لتقديم الخدمات الجديدة للعملاء كمبادلات أسعار الفائدة تحل محل إعادة تمويل القروض[2].

يمكن كذلك إضافة أسباب أخرى ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية واتساع انتشارها، ومن بين هذه العوامل:

أ–زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة: حيث أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للأسهم المستقبلية والمقايضات والابتكارات في الاتصالات وتقنية الحاسبات خلال السنوات الأخيرة إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية النمطية بشكل كبير جدا، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة الماليةِ بشكل واسع.

ب–زيادة المخاطر والحاجة إلىإدارتها: فقد أصبحت التقلبات في الأسعار(أسعار السلع و أسعار الفائدة وأسعار العملات و أسعار الأسهم والسندات)، خاصة بعد التوجه العالمي لتعويم أسعار الصرف وكذلك رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والتطور الهائل في سرعة الاتصال والإنتقال، والتحول الاقتصادي من إقتصاديات تركز على العمالة إلى إقتصاديات كثيفة المعرفة، كل هذا أدى إلى التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في المحيط الإقتصادي العالمي ككل، مما شكل خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال إذ هدد

[1] عبد الكريم قندوز،" **الهندسة المالية واضطرابات النظام المالي العالمي**"، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع حول : اتجاهات عالمية حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15.16 ديسمبر 2010 ، ص ص : 5 .6.

[2] ساسية جدي ،"**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في كل من ماليزيا و السودان**" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية تخصص: أسواق مالية و بورصات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2015.2014 ، ص : 199. 200 .

وجودها، ونتيجة لذلك أصبح من الضروري إنتاج منتجات مالية جديدة وتطوير قدرات عالية للسيطرة على المخاطر المالية .

المطلب الثالث: أدوات الهندسة المالية وأغراض استخدام أدواتها

لقد تعددت أدوات الهندسة المالية أغراض إستخدامها وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الجزء ويمكن ذكرها كما يلي:

أولا: أدوات الهندسة المالية : تشكل التقلبات غير المتوقعة خطر كبير على مؤسسات الأعمال، لذلك عملت المؤسسات المالية على تطوير منتجات ومشتقات جديدة لتمكن من إدارة المخاطر ولتحوط منها، لكن وبالرغم من أن تلك المشتقات المتستهدف خلق المخاطر، إلا أنها أدت إلى تعاظمها وهددت بإفلاس الكثير من المؤسسات التي تتعامل معها .

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن أدوات الهندسة المالية، سوف نقوم بعرض أهم التعاريف الواردة للمشتقات المالية، حيث تعرف بأنها " عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع مابين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية...إلخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماد على أداء الأصل موضوع العقد، ومن أهم المشتقات"عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة، عقود المبادلات" .

كما عرفها بنك التسويات التابع لصندوق النقد الدولي على أنها "عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب إستثمار لأصل مالي من هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساسا لأسعار أو العوائد، فإن أي إنتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمر غير ضروري"[1]، والهدف من هذه العقود هو تبادل المخاطر وليس الأصل، لهذا فإن تسوية العقد تتم غالبا من خلال فروق الأسعار وليس نقل ملكية الأصل، فإذا إنخفض سعر السهم في إختيار البيع مثلا فإن الطرف المقابل يدفع الفرق في السعر بين سعر السوق والسعر المتفق عليه في العقد (سعر التنفيذ)، لذلك توصف أغلب هذه العقود على أنها صورية، حيث تنتهي في الغالب على حصول أحد الطرفين على فروق الأسعار.

[1] خميسي قايدي ، عبد القادر لحسين ،" **دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق – حالة الدول الصناعية العشر** " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ، عدد 06 ، جامعة برج بوعريريج، الجزائر 2015، ص: 29.

1.عقود الخيارات:

هو عقد بين طرفين الحامل (المشتري) والكاتب (المحرر)، ويعطي العقد الحق للمشتري بأن يبيع عدداً من وحدات أصل حقيقي أو مالي إلى المحرر، ويلتزم الأخير ببيع أو شراء هذه الوحدات بسعر يتم الاتفاق عليه لحظة توقيع العقد يسمى سعر التنفيذ على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق يسمى تاريخ التنفيذ[1].

عقد الخيار هو: " إتفاق بين طرفين لفترة متفق عليها (حتى انتهاء صلاحية العقد)ويعطي هذا العقد لصاحبه (مشتري الخيار) الحق وليس الإلتزام، في شراء أو بيع عدد معين من أصل معين (أسهم مثلا) بسعر محدد سلف(سعر التنفيذ أو سعر الممارسة) ومن أجل ممارسة حقه يقوم مشتري الخيار دفع علاوة لبائع الخيار (محرر العقد)، وتستخدم الخيارات كأداة للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق...إلخ، وإذا قرر مشتري الخيار التنفيذ فإن بائع الخيار يصبح ملزم بالتنفيذ لأن قرار البائع هو القرار المشتري وهي ميزة مهمة في عقود الخيارات .

تصنف الخيارات إلى أنواع عدة حسب المعيار المتخذ في التقسيم ومن بين أهم هذه التقسيمات نجد الأنواع الرئيسية والتي تضم:

أ– خيار الشراء:هو عقد يعطي لأحد الطرفين الحق في شراء عدد معين من الأوراق المالية لفترة معينة وبسعر محدد، وتستخدم خيارات الشراء في حالة توقع إرتفاع الأسعار.

ب– خيار البيع: هو عقد يعطي لأحد الطرفين الحق في بيع عدد معين من الأوراق المالية خلال فترة معينة وبسعر محدد في العقد، ويستخدم هذا النوع من الخيارات في حالة توقع انخفاض أسعار الأوراق المالية في المستقبل.

ج– عقد الخيار المزدوج: هو عقد يجمع بين خيار البيع وخيار الشراء، حيث يصبح لحاملة الحق في أن يكون شاري الأوراق المالية محل التعاقد أو بائعا لها، وذلك رهن بمصلحة الشاري حيثما كانت، فإذا إرتفعت أسعار السوق خلال فترة العقد كان شاريا، وإذا انخفضت كان بائعا؛ وعد تنفيذ الصفقة يقسم إلى:

د– الخيار الأمريكي: يمكن لمشتري الخيار وفق النمط الأمريكي التنفيذي في تاريخ إبرام الاتفاق وتاريخ إستحقاق العقد .

---

[1] عبد القادر بنعيسي،" **أثر استخدام المشتقات المالية و مساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ،(دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2010)**"، رسالة ماجستير كلية علوم التسيير، تخصص ماليةالأسواق ، جامعةقاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر 2011 .2012، ص :52.

هـ-**الخيار الأوروبي**:وهو الخيار الذي يعطي الحق لمشتريه في التنفيذ (الممارسة) فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد.

2.العقود الآجلة :

على الرغم من أن العقود الآجلة قد ظهرت منذ زمن طويل، وهناك دلائل تاريخية على ظهورها وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الآجلة على السلع والحبوب والأرز. وقد ظل هذا التعامل في العقود الآجلة قاصرا على البضائع، حتى عام 1971 حين قامت الدول الكبرى بتعويم عملاتها وهكذا ظهرت بورصة تداول العملات الأجنبية، التي سميت بسوق مابين البنوك، وكانت العملات الأجنبية أساس إيجاد سوق المعاملات المالية الآجلة، كما ظهرت بعدها قيم مالية جديدة إلى جانب العملات الأجنبية .كمحلل لمعاملات الآجلة حتى وإن كانت المعاملات الآجلة في البضائع قد تطورت هي الأخرى في السنوات التالية[1].

العقود الآجلة هي:"عقود يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في المستقبل بسعر محدد، و عند تاريخ الإستحقاق، يقوم كل من البائع والمشتري بالوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقيهما(الدفع، التسليم)، وفقا للشروط المتفق عليه في البداية، وبالتالي يمكن شراء العقود الآجلة دون المطالبة بدفع ثمنها في الحاضر، كما يمكن بيع العقود الآجلة دون إلزامية تسليمها في الوقت الحاضر"، من هذا المنطلق نستنتج أن العقد الآجل هو الإلتزام بشراء أو بيع أصل معين في تاريخ مستقبلي محددو بسعر متفق عليه ، إذن العقود الآجلة هي بيع بالمؤجل.

وتتميز العقود الآجلة بكونها بسيطة الإستعمال بالمقارنة مع العقود المالية الأخرى، وتستخدم هذه الأخيرة من قبل عدد الأعوان الإقتصاديين من أجل التحوط ضد الآثار السلبية للتغيرات الغير متوقعة التي تحدث في الأسعار(معدلات الصرف، وأسعار السلع الأساسية، ومعدلات الفائدة...إلخ).

ج.العقود المستقبلية: تعتبر العقود المستقبلية عقودًا آجلة قابلة للتداول في البورصة، تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من الأصول المالية أو العينية بسعر محدد سلفًا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق[2].

العقد المستقبلي هو إتفاق بين طرفين، الطرف البائع ويطلق عليه صاحب المركز القصير والمشتري الذي يطلق عليه صاحب المركز الطويل، يقضى هذا الاتفاق بتسليم البائع للمشتري أصل حقيقي أو أصل مالي في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التسليم، وذلك على أساس سعر يتفق عليه عند التعاقد، وعلى طرفي العقد أن

[1] عبدالقادر بنعيسي،"**مرجع سبق ذكره** "، ص: 62 .

[2] آمال لعمش،" **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية– دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص:دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر 2011.2012، ص: 75 .

يودع كل منهما لدى السمسار الذي يتعامل معه مبلغا نقدي أو أوراق مالية حكومية أذونات الخزينة على الأخص، تمثل نسبة ضئيلة من سعر العقد يطلق عليها الهامش المبدئي والغرض من هذا الهامش هو إثبات الجدية وحسن النية من الطرفين، كما يستخدم لأغراض التسوية اليومية، إذا ما تعرض أحد الطرفين للخسارة نتيجة لتغير سعر الوحدة محل العقد في غير صالحه.

بإختصار يمكن تعريف العقود المستقبلية بأنها عقود آجلة متداولة في أسواق منظمة، وتتشابه العقود المستقبلية مع العقود الآجلة بدرجة كبيرة، وتوجد إختلافات رئيسية بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة يمكن تلخيصها كالتالي:

*العقود المستقبلية تعقد ويتم تداولها في أسواق منظمة، وهذا مايجعل هذه العقود أكثر سيولة من العقود الآجلة، وبالتالي فالبائع والمشتري يمكنه أن يغير موقفه في أي وقت، بينما تعقد العقود الآجلة في أسواق غير منظمة.

* يمكن معرفة الربح والخسارة الخاص بالمشتري أو البائع في العقود المستقبلية طوال فترة العقد، لأن هذه العقود يتم تسويتها يوميا، أما في العقود الآجلة لايمكن معرفة الربح والخسارة إلا عند تاريخ الاستحقاق.

* العقود المستقبلية تتطلب دفع هامش للبورصة، وهذا من أجل تجنب مخاطر العجز عن السداد أو الخاطر الائتمانية.

* تختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في كونها تحكمها معايير موجودة، أي أنها متجانسة ونمطية (معيارية) بخلاف العقود الآجلة التي لا تخض عل معايير محددة، بل تتم حسب الشروط المتفق عليها بين المتعاقدين.

*يمكن تسوية العقود المستقبلية قبل تاريخ الاستحقاق (التسوية يومية لأنها تتداول في بورصات منظمة) في حين لا يمكن تسوية العقود الآجلة إلى عند تاريخ الاستحقاق .

4.**عقود المبادلات:** وهي:" اتفاق بين طرفين لمبادلة موجودات أو سلسلة من التدفقات النقدية خلال مدة محددة من الوقت سبق تحديدها، فالتبادل في الأساس هو إستبدال سلعة بسلعة أخرى في ظل وجود طرفين لكل منهما الرغبة في التنازل عن سلعة مقابل حصوله على سلعة الطرف الأخر"، وتم التفاوض وعقد أو لعقد مبادلة في بداية عام 1980، منذ ذلك الحين ازدهرت سوق المقايضة، وهذه المنتجات هي الآن ذات أهمية كبيرة في سوق المشتقات خارج البورصة[1].

[1] حاكم محسن الربيعي وآخرون، "**المشتقات المالية (عقود المستقبليات،عقود الخيار، المبادلات)** "، الطبعة الأولى، دار النشر اليازوري، عمان، الأردن، 2011 ، ص: 18 .

ثانيا: أغراض إستخدام أدوات الهندسة المالية

تستخدم أدوات الهندسة المالية لتحقيق ثلاث سلوكيات أساسية، سوف نتطرق إليها في مايلي:

1.التحوط: يعرف التحوط بأنه"الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعاقد، وهو يعرف أحيانا بالخطر المالي "[1].

وتستخدم أدوات الهندسة المالية لتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية أو غيرها، دون أن يكون لهذه الإستراتيجية أثر كبير على العوائد المتوقعة[2].

يتضح دور المشتقات المالية في التحوط من خلال إستخدماتها، فمثلا تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية لسلع و الأذونات الخزينة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة، وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة[3].

2.المجازفة: وتعرف بأنها" عمليات بيع شراء متعاكسة صورية، لا يقصد بها القابض (السلعة فيها غير مراده)، بل يقصد بها انتفاع من فروق الأسعار الطبيعية أو المصطنعة والأرباح الرأسمالية، إذا صدق التنبؤ بتغيرات الأسعار في الأجل القصير، سواء اعتمد هذا التنبؤ على المعلومات والخبرة والدراسة أو على الإشاعات والحظ والمصادفة" [4].

كما تستخدم أدوات الهندسة المالية في المجازفة عن طريق محاولة استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار و معدلات الصرف و الفائدة والتأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول أو الإلتزمات بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادة في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول أو الإلتزامات، فمثلا تستخدم العقود الآجلة في المضاربة، حيث يقوم المستثمر الذي يعتقد أن قيمة الجنيه الإسترليني مثلا سوف ترتفع بالنسبة لدولار الأميركي يمكنه أن يضارب عن طريق اتخاذ مركز طويل في عقد أجل. وذلك بشراء عقد

---

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، "**التحوط في التمويل الإسلامي**"، الطبعة الأولى،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،السعودية ،2007 ، ص: 66 .

[2] لحسن دردوري ،"**دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية وانعكاساتها على النظام المصرفي** " الملتقى العلمي الدولي حول (الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر، 20.21 أكتوبر 2009 ، ص: 10 .

[3] عبد الكريم قندوز،" **صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية** " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2006 . 2007، ص: 42 .

[4] إبراهيم أبو العلا وآخرون ، "**الأزمة المالية العالمية (أسباب وحلول)**" الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جده، السعودية، 2009، ص ص: 223.222 .

أجل يتضمن شراء الجنيه الإسترليني بسعر السوق فيا لوقت الحاضر، وعند تنفيذ العقد في المستقبل يقوم المستثمر ببيع الجنيه الإسترليني بسعر السوق لحظة تنفيذ العقد وتحقيق أرباح رأسمالية نتيجة شراء الجنيه الإسترليني بسعر منخفض وبيعه بسعر مرتفع.

3.المراجحة: تعتبر المراجحة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها و ذلك لسبب عدم توازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في السوق ثم يبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن و هو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين و هذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة و انخفاض الأسعار المرتفعة و تهدف الهندسة المالية من خلال المرابحة إلى ابتكار فرص خالية من المخاطر في ظل سوق يتميز بعدم الكفاءة بمعنى وجود تباين في الأسعار بين مختلف الأسواق و هي فرصة لزيادة معدلان العائد المتوقعة و تخفيض تكلفة التمويل إلى مستوى محدد من المخاطر غير أنها لا تخلو من المخاطر لأنها تقنية تحتوي على إجراءات متزامنة لعمليات الشراء و البيع [1].

[1] ساسية جدي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 36.

المبحث الثاني: الهندسة المالية الإسلامية

إنطلاقا من تعريف الهندسة المالية التي أشرنا إليها سابقا فإنه يمكن التطرق الى التعريف بالهندسة المالية الإسلامية من خلال مايلي:

المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية مفهوم وأسباب الحاجة اليها.

سوف نتطرق في هذا المطلب الى الهندسة المالية الإسلامية من ناحية المفهوم وأسباب الحاجة إليها ونذكر ذلك فيما يلي:

أولا: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

من الضروري إيجاد تعريف شامل وواضح للهندسة المالية الإسلامية، ولاشك أن لذلك دورا مزدوجا علميا وتطبيقيا، أما من الناحية العلمية فإن ذلك مما يساعد على إستكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية التي لا تزال بحاجة ماسة إلى إثرائها، حتى تواكب كل التطورات العلمية التي تحدث في هذا المجال، وأما من الناحية التطبيقية فإن وضع تعريف شامل للهندسة المالية الإسلامية يعني وضع الأسس التي يمكن من خلالها ابتكار و تطوير المنتجات المالية الإسلامية الأصيلة و غير المستنسخة عن المنتجات التقليدية من جهة، وإغلاق الباب أمام الوالجين للصناعة المالية الإسلامية من خلال الحيل الربوية من جهة أخرى، وهذا كله يساعد على تلبية الحاجات التمويلية المتزايدة بإطراد، كل ذلك في إطار الالتزام بالحلال .

إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي إلا في أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التمويلية و الإستثمارية من الظلم وأكل أموالهم بالباطل، ولتحقيق الصالح العام.

من هذا المنطلق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف[1].

ويعرف الدكتور عبد الهادي السبهاني بأنها : "عملية تطويرية و تنويعية و إبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية و التي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط

[1] آمال لعمش، "**مرجع سبق ذكره** ""، ص: 89 .

مبدأ الإلتزام بالمشاركة في الربح و الخسارة و التخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمع "[1].

وهكذا نعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مجموعة عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى إيجاد حلول إبداعية للمشاكل التمويلية وكل ذلك في إطار الشرع الإسلامي، و تتميز منتجاتها بأنها تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية، فهذا التعريف هو نفسه تعريف الهندسة المالية سابق الذكر، إلا أنه أضاف عليه ضرورة التقيد بالشريعة الإسلامية، وعليه تتمثل مجالات الهندسة المالية الإسلامية في:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار أدوات تمويلية جديدة .
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية .
- أن تكون الإبتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر مكن عن الاختلافات الفقهية مما سيميزها بالمصداقية الشرعية. فالمكلف بالإبتكار و التطوير في الهندسة المالية التقليدية يكفي أن يكون من ذوي الخبرة في المعاملات و العمليات المالية، في حين يشترط على القائم بالهندسة المالية الإسلامية أن يكون ملما بمقاصد الشريعة و فقه المعاملات الإسلامية إضافة إلى خبرته وفهمه للعمليات المالية.

ثانيا: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية

تبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نبرزها فيما يلي[2] :

1. إنضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل و إن كانت معدودة لكنها منضبطة ومحددة وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفئة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد، وإستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد و المقاصد الشرعية، و في نفس الوقت إدراك و تقدير لإحتياجات الأفراد الإقتصادية، والجمع بين هذين يتطلب

[1] ساسية جدي،" **مرجع سبق ذكره** "، ص: 121 .

[2] رشاد أحمد مرادسي ، صبرينة بوطبة ، "**الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2018 ، ص: 41 .

قدرا من البحث و العناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية[1].

2. تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات و التطور أو المرونة، فالربا و الغش الإحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، و مهما اختلفت الصور و الأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمته الشريعة الإسلامية، فالبيع الحلال و لكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع ، و من السلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل و استحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم ، ومادام البيع يخلو من المحظور، فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت و المتطور، و أن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن، إذن فتطور المعاملات في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر وعدم التأكد، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الإقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشبعة، وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة.

3. المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: يعد وجود المؤسسات المالية الرأسمالية و نموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي إن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، و يترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا تبرز الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية و تطويرها[2].

4. مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: إن التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية كثيرة و متشعبة ولعل غياب الهندسة المالية إسلامية يعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، حيث أثبتت العديد منها أن أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشريعة لهذه المؤسسات، و من هنا تبرز لنا ضرورة و أهمية وجود الهندسة المالية الإسلامية [3].

---

[1] عبد الكريم قندوز، "**الهندسة المالية الإسلامية** " ، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] عبد الكريم قندوز ،"**الهندسة المالية الإسلامية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص: 27 .

[3] رشاد أحمد مرادسي ، صبرينة بوطبة ،"**مرجع سبق ذكره** " ، ص : 42 .

المطلب الثاني: الهندسة المالية الإسلامية خصائص وأسس ومميزات

إن الشريعة الإسلامية تضمنت الأسس والخصائص لقيام الهندسة المالية الإسلامية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء ويمكن ذكرها كما يلي:

أولا: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات و أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية، فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية والكفاءة الإقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية احتياجات الإقتصادية و منافسة الأدوات التقليدية.

1.المصداقية الشرعية: تعرف المصداقية الشرعية على أن المنتجات الإسلامية تكون موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، و هذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع؛والتوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، و عليه ينبغي أن نفرق ابتداءاً بينما هو جائز شرعا، و بين ما تطمح إليه الصناعة الإسلامية، فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات آليات نموذجية. بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر، و ما ليس كذلك . السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان ومكان، وظروف الأفراد و المجتمعات تتفاوت و تتباين، فقد لا تكون الحلول نموذجية الآن ملائمة لعصر آخر. بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي، فينبغي إختيار أفضل تلك النماذج و أحسنها تعبيرا عن الإسلام .

الضوابط الشرعية همزة وصل بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي من جهة و بين الممارسة اليومية للحياة الإقتصادية من خلال المنتجات المالية من جهة أخرى؛ فالمنتجات المالية بالنسبة لمبادئ الإقتصاد الإسلامي كالمفاتيح للبناء. و إذا كان الاقتصاد الإسلامي يمثل بناءا شامخا متناسقا، فإن الدخول لهذا المبنى و الانتفاع به يتطلب مفاتيح مناسبة لفتح أبوابه وإستغلال مرافقه، وبدون هذه المفاتيح سيبقى هذا البناء مغلقا، و هذه المفاتيح يجب أن تكون مناسبة مع الأبواب و إلا لم تؤدي وظيفتها، و الضوابط الشرعية هي التي لا يمكن للمفاتيح أن تعمل بدونها.

و من هنا تبرز أهمية المنتجات الإسلامية المنضبطة بضوابط الشريعة، فهي ترجمة عملية للقيم المثل التي جاء بها الإسلام. بدون هذه المنتجات تظل المبادئ حبراً على ورق لا رصيد لها من الواقع، و يظل الواقع رهنا للأطماع الشخصية و النزاعات الأنانية، ليس لأن الناس لا يحبون الخير و الفضيلة، و لكن لا يملكون حلقة وصل بين القيم الفطرية النبيلة وبين التحديات العملية .

2. الكفاءة الإقتصادية: إن التطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في المفاهيم التالية، الربح القياسي، الربح البديل والتكلفة، وتتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية و هي الكفاءة الإقتصادية، و يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة و السمسرة[1].

3.الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يعتبر التنوع التي توفرها المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية و خصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق و ليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، و هذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار[2].

4.التمويل بدل الإستثمار: تعمل الهندسة المالية الإسلامية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها أقل مخاطرة، بمعنى أن هدفها الرئيس هو إدارة السيولة على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط والمضاربة و الإستثمار[3].

ثانيا : أسس ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية

تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية و الدليل على ذلك **قوله صلى الله عليه وسلم ﴿من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها و أجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أجورهم شيئا، و من سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها و وزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا ﴾**[4]، هذا الحديث يمثل الأساس الأول في الحث على الإبداع و الابتكار الذي ينفع المسلمين و يحقق المصلحة الشرعية، أي أنه يدعو إلى إيجاد الحلول للمشاكل المختلفة المالية و غير

---

[1] عبد الكريم قندوز، "**الهندسة المالية الإسلامية** " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 23 .

[2] سهام بوداب ،" **صناعة الهندسة المالية الإسلامية : الواقع و التحديات** " مجلة الدراسات المالية، و المحاسبية و الإدارية ، عدد 8 ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2017 ، ص: 4 .

[3] محمد أمين خنيوة ، حنان علي موسى، " **منتجات الهندسة المالية الإسلامية : الواقع و التحديات و مناهج التطوير** " الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل ، جامعة غرداية، الجزائر، 23 – 24 فيفري 2011 ، ص: 5 .

[4] حديث رواه مسلم .

المالية طالما كانت في مصلح العباد، أيضا الدعوة للاجتهاد و ضرورة مواصلته تعتبر من المواجهات الإسلامية القيمة التي تدعو إلى التجديد بإستمرار ضمانا لحسن الأداء و بالتالي المنافسة بإيجابية في سوق الخدمات المالية وأيضا في غيره من المسائل الحياتية للمجتمع المسلم [1].

1).الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية :

أ. تحريم الربا و الغرر :يقصد **بالربا** في اللغة الزيادة ، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تبايع، أما أدلة تحريمه من الكتاب و السنة فهي كثيرة، نذكر منها **قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾**[2]، **وقال صلى الله عليه و سلم :﴿اجتنبوا السبع الموبقات ، وذكر منها الربا﴾**[3].

أما كلمة **الغرر** في اللغة فهي تعني الخطر و الجهالة، و قد نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن بيع الحصاة و عن بيع الغرر، و من أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء و الطير في الهواء، وما كان له ظاهر يغري المشتري و باطن مجهول، فالغرر إذن هو ما كان مجهول العاقبة و الذي لا يدري أيحصل أو لا، و يكون المبيع و ثمنه، و الغرر يغتفر فيما بابه البر و الإحسان و يؤثر فيما بابه المعاوضات .

ب. حرية التعاقد: يقصد بها إطلاق الحرية للأعوان الاقتصاديين في أن يعقدوا من العقود ما يرون، و بالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع الإسلامي[4]، كأن يشمل العقد على الربا أو نحوه مما حرمته الشريعة الإسلامية، فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع و اليقين فإن الوفاء لازم العاقد مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة أو على الأقل يجب الوفاء الجزم المحرم منها.

ج.التيسير و رفع الحرج: والمراد من التيسير التسهيل بمعني أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة علي النحو المعتاد فإن الله سبحانه و تعالى يرخص له في أدائها حسب إستطاعته، و قد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم" المشقة تجب التيسير" إذ **يقول تعالى "﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾**[5]، **و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم**

[1] عبد الكريم قندوز، **المرجع نفسه**، ص: 37 .

[2] سورة البقرة ، الآية : 278 .

[3] صحيح البخاري ، حديث رقم : 265 .

[4] سهام بوداب ، " **مرجع سبق ذكره**"، ص: 4 .

[5] سورة البقرة، الآية : 267 .

﴿**إن الدين يسر و لن يشاد الدين أحد إلا غلبه**﴾[1]، ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية فالله عز وجل لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم ففي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه و تعالى باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

د.التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس أخر و هو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، ومن صور بيعتين في بيعة نجد بيع العينة وهي:" أن يبيعه السلعة بمائة مؤجلة على أن يشتريها منه بثمانين معجلة. وهي في حقيقتها حيلة إلى القرض الربوي، إذ السلعة لغو لا معنى لها في هذه المعاملة، لأن الأغراض و المصالح التي شرع البيع من أجلها، لم يوجد منها شيء".

أوهي: أن تبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل، و يسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه بائعه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر.

وعكس العينة هي أن يبيع شخص سلعة لآخر بثمن معجل على أن يشتريها منه أو من وكيله بأكثر من ذلك نسيئة[2].

وقاعدة النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الهندسة المالية وفقا لمنهج الإسلامي، وترجع أهميتها إلى أنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية[3].

2).الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية

هناك مجموعة من المبادئ أو الأسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية يمكن تلخيصها كمايلي:

– الوعي بالسوق وبأحواله من قبل القائم بالتطوير و الابتكار.

– الإفصاح، حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة والمطورة من أجل سد جميع الثغرات لكيلا تحيد عن هدفها الأساسي.

–المقدرة، ونقصد بها وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء و التعامل.

–الإلتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل بيع العينة، الربا والغرور.

---

[1] حديث رواه البخاري .

[2] هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير الشرعية،"**النص الكامل للمعايير الشرعية المعتمدة في نوفمبر 2017**" ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، البحرين ،2015 ،ص : 679.

[3] سامي بن إبراهيم السويلم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 22 .

–الصراحة و الصدق والوضوح في المعاملات: تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية في معاملاتها بالصدق و الصراحة و الوضوح و المكاشفة التامة بينها و بين المتعاملين معها و المتعاملين فيها، و يتم اختيار هيئة الرقابة من كبار علماء المسلمين و بعض علماء الإقتصاد لتقوم بمتابعة كافة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لتتأكد من أنها تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1] .

ثالثا: مميزات الهندسة المالية الإسلامية عن الهندسة التقليدية

لابد أن نلقي الضوء في بداية الأمر على بعض مميزات الهندسة المالية التقليدية، كي نستطيع بعدها أن نستجلي مميزات الهندسة المالية الإسلامية، لأن الصناعة المالية تسعى لخدمة نفس الشرائح المجتمعية، كما أنها تتشارك في الأطراف العامة التي تنظم هذا الجانب.

1. الهندسة المالية تعتمد على قاعدة واسعة من المهارات بما في ذلك علوم التمويل والمحاسبة والقانون والضرائب والرياضيات والحوسبة وتضافر هذه العلوم مجتمعة سيؤدي بلا شك إلى أن تكون الحلول والنتائج الصادرة على قدر كبير من الاحترافية والقوة، ما يعني أنه ستوفر قاعدة قوية للانطلاق في عالم الأعمال دون التعرض لكثير من المشاكل.

2. تساهم الهندسة المالية في استغلال المتاح على أفضل شكل، بأن تحول المتوفر من أدوات إلى أدوات جديدة، بل وتخرج منها أدوات أخرى تساهم في نمو السوق وبالتالي زيادة الطلب، وهذه بدوره يحفز نشاط السوق.

3. للهندسة المالية دور بارز في التعرف على الفرص المتاحة في السوق، والآليات الممكن إتباعها لإستغلال مثل هذه الفرص، والمساهمة في إيجاد حلول متعددة للمشكلة الواحدة ، "الابتكار المالي والهندسة المالية قد غير توجه المشهد المالي العالمي في العقود الثلاثة الماضية".

4. تشكل إنعكاسا حقيقا لقوى العرض والطلب في السوق، وتساهم في إيجاد التوازنات التي تكون لها دور في توفير الاستقرار، وتعادل كفة الميزان من خلال الحلول التي تراعي كافة الجوانب المساهمة في استقرار العملية المالية.

5. إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقًا التفضيلات المستثمرين للمخاطر.

[1] علي عبد الله الزغبي و آخرون،"**مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية** "، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، عدد 19 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، 2014 ، ص: 148 .

على الرغم من أن الهندسة المالية هي عملية مستمرة، والحاجة إليها في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، وذلك بسبب التقدم والتطور الكبير الذي شهدته الأنشطة المالية والتكنولوجيا في السنوات الأخيرة، وهذا بدوره أثر تأثيرا مباشرا في نظرية التمويل، ومعالجة المعلومات والأساليب الحسابية التي تهدف إلى تطوير المنتجات والعمليات والتي بدورها تؤدي إلى تغييرات هيكلية رئيسية في الأسواق المالية؛ إن المؤسسات المالية غير القادرة على مواكبة التكنولوجيا المالية الحديثة، والمنتجات التي لا تعتمد على أفضل التقنيات المالية الحديثة، تواجه خسارة مستمرة في حصتها في السوق بسبب ارتفاع التكلف.ويشير الدكتور السويلم إلى ما ذكره الكاتب الاقتصادي الأمريكي بيتردركر، في مجلة الإيكونومست، بأن الصناعة المالية إذا أرادت النهوض من واقعها المتدهور، فأمامها طريقان[1]:

الطريق الأول: هو أن تستبدل الصناعة الحالية بعناصر وأفكار جديدة من الخارج، وهو ما حدث للسوق المالية بمدينة لندن، بعد أن كانت في طريقها للإنحسار قبل أربعين عاما، جاء المهاجرون من ألمانيا وسويسرا وفرنسا وأمريكا وساهموا في إحيائها وجعلها من أبرز المراكز المالية في العالم.

الطريق الثاني:هو أن تعيد المؤسسات الحالية صياغة نفسها لتكون مبدعة و مبتكرة لمنتجات جديدة بالفعل، وبالرغم من إدراك المدرستين المدرسة الإقتصادية الإسلامية والمدرسة التقليدية في الحاجة للإبتكار في وجود قيود تنظيمية، لكن الإبتكار في الصناعة الإسلامية لايؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الصناعة التقليدية، وهذا العرض العام يقودنا إلى أن نركز على المميزات التي تتميز بها الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، وهذه المميزات تنطلق ابتداء من العقيدة التي تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية، ومن المبادئ والقيم التي تؤمن بها، وكما هو معلوم" إنا لشريعة الإسلامية كفيلة بتحصين القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات، إذا ما تم الالتزام بالشريعة بما تمثله من أسس ومفاهيم أخلاقية كما يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المنتجات المصرفية الإسلامية في مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى في المعاملات، بإحلال ما أحله الله وتحريم ما حرمه، بإعتماد الشريعة الإسلامية أساسًا الجميع التطبيقات واتخاذها مرجعا لا يمكن الحياد عنها .

الهندسة المالية الإسلامية يمكنها أن تقدم وسيلة مساعد وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتجية التي تخطط لها المنشأة، فالهندسة المالية الإسلامية يناط بها دور كبير، فهي لا تكون مقتصرة على الدور الوظيفي في

[1] سامي بن إبراهيم السويلم ،" **مرجع سبق ذكره** " ، ص : 9 .

المعاملات المالية وذلك من خلال الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية كما هو الحال في المؤسسات الهندسة المالية التقليدية، بل عليها دور أكبر من ذلك بكثير، فدور الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى الدور التقليدي في الكفاءة المالية ونحوها يكون لها دور أيضا في إضفاء المصداقية الشرعية على المعاملات المالية التي يتم التعامل بها، بما يكون متوافقا مع الأحكام الشرعية وروح الشريعة ومقصدها.

ويعد توافق الهندسة المالية الإسلامية مع الأسس الشرعية من أهم المميزات التي تميزها عن الهندسة المالية التقليدية، وتعد المصداقية الشرعية التي تميز الهندسة المالية الإسلامية عما سواها، فرقا جوهريا(المصداقية الشرعية هو ما يميز الهندسة المالية الإسلامية عن الهندسة المالية التقليدية والتي لا تتقيد بقيد)، كما تتميز الهندسة المالية الإسلامية كون أن حوافز الإنضباط بالنظم الإسلامية أكبر، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إلتفاف على الأحكام الشرعية، على عكس ما يوجد في الهندسة المالية التقليدية، والتي متى وجدت فرصة ما للربح إلتفت على المبادئ والأحكام واللوائح القانونية .

أ) أهمية الهندسة المالية الإسلامية و مزاياها وأوجه الاختلاف بينها و بين الهندسة التقليدية

1.أهمية الهندسة المالية الإسلامية

1-1 الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية :

يمكن إيجاز الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي[1] :

– يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى إستكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي و مواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية .

– يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، و التي تجمع بين المعرفة الشرعية و الخبرة المصرفية جوز المسارعة إلى التحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة حرمتها.

– إن العبرة في المعاملات المالية للعلل و المقاصد حيث أن أحكام فقه المعاملات معللة و عللها مرتبطة بالحكم الشرعي وجودا و عدمها بعكس فقه العبادات التي يجب التوقف فيها عند حدود النص ، لذلك فعملية إلحاق العقود المالية المستجدة بأصول لها في الفقه الإسلامي مسترشدين بالعلة .

– إن الإسلام لم ينشئ العقود المالية، و إنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات و تشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد الكلية المنظمة لها .

[1] عبد الكريم قندوز ،"**الهندسة المالية الإسلامية** " ، مرجع سبق ذكره، ص: 38 .

– إن الأصل في المعاملات الإباحة فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها[1].

– إن الناظر في الفقه الإسلامي يجد العديد من المحاولات القديمة للابتكار كالتورق و العينة و بيع الوفاء و بيع الاستغلال ، و غيرها تمثل محاولات لسد بعض الاحتياجات التمويلية ، و لا ريب أن هذه الحلول كانت محل استنكار من أهل العلم ، لكن الاستنكار و التحريم لا يكفي ، بل لا بد مع ذلك من إستفراغ الواسع في دراسة البدائل و الحلول الشرعية التي تلبي حاجات الناس و تنقذهم من الوقوع في الحرج الشرعي [2].

1– 2 الأهمية العملية للهندسة المالية الإسلامية

بالنسبة للأهمية العملية فهي تتضمن مايلي[3]:

– معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت ، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد مايلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك.

– الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية بدلاً من اتخاذ مواقف حيادية تجاهها.

– ضمان إستمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع إستفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الإلتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته.

– رفع الحرج و المشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوى على الساحة الاقتصادية بدلاً من تعطيله .

– إن المعاملات المالية وإن كانت مقاصد المكلفين فيها لاتخرج في (الجملة) عن معاني الاكتساب وطلب الرزق وتنمية المال وقضاء الحوائج الدنيوية والأخروية، إلا أن السمة و سائلها التبدل والتغير والتطور بحسب الأمكنة والأزمنة، والأحوال والعادات والأعراف الجارية . وهذا ما يستدعي عدم غلق باب الإجتهاد في تكييف العقود الموجودة أو تطويرها أو إيجاد أخرى مستحدثة لما في ذلك من رفع المشقة والحرج على الناس يقول ابن تيمية رحمه الله: " تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان :عبادات يصلح بها دينهم، وعادات يحتاجون

[1] سهام بوداب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 5 .

[2] سامي بن إبراهيم السويلم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 4.

[3] رشاد أحمد مرادسي، صبرينة بوطبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 43 .

إليها في دنياهم، في إستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله وأحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع، وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر".

– إذا إعتبرنا التكييف الفقهي جزءا من الهندسة المالية، فإنه قد يكون أساسا لتطوير كثير من العقود المالية، فتكيف الأموال التي يودعها آلاف المودعين في حسابات إستثمارية لهم في المصارف الإسلامية، والتعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة، معا لعلم أنه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، أدى إلى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائية التقليدي المعروف في الفقه، وذلك للإبتعاد عنمالا يجوز في عقد المضاربة.

– طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية و خاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة، فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا باستحداث مستجدات ملحقة بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق.

ب) مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية

تحقق الهندية المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية الكثير من المزايا نعرض أهمها في مايلي:

1. توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية من خلال تطوير و إيجاد منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، و يتطلب ذلك الحاجة إلى الأفراد المتخصصين و المبدعين و مدى إلمامهم بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل، إلى جانب توفير مخصصات تنفقها تلك المؤسسات على البحوث و التطوير[1].

2. زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل، وبالشكل المناسب، من خلال هندسة و تصميم على سبيل المثال تمويلات خاصة بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، وتمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل ... الخ ، وهكذا وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف، وهذه ميزة للهندسة المالية الإسلامية ليست متوافرة في نظيرتها التقليدية.

3.إبتكار وتطوير أدوات للتحوط وإدارة المخاطر، وكذا إيجاد التقنيات والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية.

4. تجنب تقليد منتجات المؤسسات المالية التقليدية وتوفير البدائل لها، حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر المهندسين الماليين الشرعيين والاهتمام بعمليات البحث والتطوير؛ لذلك فإن هذا الأمر يفرض عددا من التحديات أمام

[1] رشاد أحمد مرادسي، صبرينة بوطبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 42.

إستخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية الأصيلة، وربما ينتهي الأمر بإجبار المصارف على استخدام بعض المنتجات التقليدية بعد تأطيرها بإطار شرعي[1].

5.إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

6.تعمل على تسليح المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف الأدوات و المنتجات المالية المبتكرة حتى تستطيع مواجهة مختلف الأزمات، فضلا عن دعم استقرارها، وخير دليل على هذه الميزة هو صمود المؤسسات المالية الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية 2008 و مواصلة نمو في عز هذه الأزمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

7.المساهمة في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، و العمل على دعم المركز التنافسي للبنوك الإسلامية في الأسواق المصرفية[2] .

ج) أوجه الاختلاف بين الهندسة المالية الإسلامية ومثيلتها التقليدية

تشترك الهندسة المالية الإسلامية مع نظيرتها التقليدية في أن كل منهما يعمل على تصميم وتطوير الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة بهدف الوصول إلى حلول لمشاكل التمويل، لكن الابتكار في الهندسة المالية الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الصناعة التقليدية، ويمكن التماس السبب في ذلك في الجوانب التالية:

1. أن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية، فحافز التدين حافز عميق لدى المسلمين، ومن شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة، بينما نجد الهندسة التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للإلتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية، وعليه فمجرد بروز الفرصة للربح كاف في الإلتفاف عليها.

2.أن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطا وإحكاما وتناسقا من الأنظمة البشرية، ويترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية، نظرا لتطرق الخلل والتناقض للأخيرة بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلاف اللأحكام والقواعد الشرعية.

[1] رشاد أحمد مرادسي، صبرينة بوطبة ، **المرجع نفسه** ،ص : 42 .

[2] عديلة خنوسة ، محمد زيدان ،" **منتجات الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** " ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، عدد 8 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017 ، ص : 78 .

3.أن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، فالالتزام يحقق هذه المصالح بما يجعل المتعاملين أكثر رضا وقناعة بها، بينما الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية والمصالح الكلية، وبين مصالح جماعات الضغط والمصالح العامة، وتبعا لذلك ينشأ التنافر بين مصلحة المتعاملين وبين هذه الأنظمة[1].

جدول رقم(1.2) :مقارنة بين الهندسة المالية الإسلامية و نظيرتها التقليدية

أوجه المقارنة	الهندسة المالية التقليدية	الهندسة المالية الإسلامية
التعريف	هي كل عمليات التطوير و الابتكار لأدوات مالية أو آليات تمويلية أم حلول جديدة لإدارة التمويل، السيولة و الديون بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية	هي كل عمليات التطوير و الابتكار لأدوات مالية أو آليات تمويلية أم حلول جديدة لإدارة التمويل ، السيولة مع مراعاة الضوابط الشرعية و المتاجرة في الأدوات الحلال بهدف تحقيق الكفاءة الشرعية أولا ثم الاقتصادية و الاجتماعية
المبادئ	الإقتصاد الربوي"الفائدة الربوية، المجازفة، القمار ، الغرر، بيع الدين"	المشاركة في الربح و الخسارة و تحقيق مبادئ الشريعة الإسلامية كتحريم الربا و الغرر و رفع الحرج و التحذير من بيعتين في بيعة واحدة
الخصائص	الكفاءة الاقتصادية	تحقيق التوافق بين الضوابط الشرعية و الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية أيضا .
الابتكار و التطوير	يوجه لفئة محددة أو لمؤسسة خاصة مما يعرض المصالح العامة للخطر و إحداث الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي و الوهمي بأضعاف مضاعفة	يوجه للصلح العام و الخاص مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة و إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي و المالي "الوهمي "
المنتج	الأصول التقليدية، الأسهم و السندات المنتجات المالية الحديثة و المركبة و المشتقات و التوريقّ .	الأسهم العادية الحلال و الصكوك الاستثمارية الإسلامية العقود المالية المركبة و المشتقات المالية الإسلامية .

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، " **صناعة الهندسة المالية الإسلامية : نظرات في المنهج الإسلامي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص : 11.

المهندس المالي	ذو خبرة و علم بالمعاملات و العمليات المالية في إطار تخصصه فهو لا يستطيع الإلمام بكل المعلومات نظرا للتوسع الكبير في مجالها.	يجب أن يكون ماما بالتوجه الإسلامي لجوانب الهندسة المالية بالإضافة إلى الخبرة في المعاملات و العمليات المالية .
الأدوات	تتميز أدوات الهندسة التقليدية بالغموض و التعقيد و القمار و المجازفة.	تتميز أدوات الهندسة المالية بالوضوح و الأمانة و المرونة.
الأهداف	تقليل التكاليف في المعاملات ونقل الأخطار من المتعاملين الدين لا يرغبون في تحملها إلى متعاملين مجازفين و لهم طرق خاصة في التعامل مع المخاطر	تأخذ الهندسة المالية الإسلامية البعد الأخلاقي و التنمية المستدامة في تمويتها للمشروعات و تشجيع الاستثمار الحقيقي القائم على أساس السلع و الخدمات

المصدر:ساسية جدي، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان**"، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص : أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 2014-2015 ، ص: 136

المطلب الثالث: إدارة المخاطر بإستخدام الهندسة المالية الاسلامية

المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية في هذا العنصر سيتم مناقشة المخاطر المرتبطة ببعض صيغ التمويل الإسلامية.

1.التمويل بالمرابحة:

يعتبر عقد المرابحة من أكثر العقود المالية الإسلامية استخداما، وإن أمكن تنميط العقد وتوحيده فإن هي مكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي.

ونظرا للتشابه بين المخاطر المرتبطة بهذا العقد ومخاطر التمويل الربوي، فأن عدد امن السلطات الرقابية في عدد من البلدان قد قبلت وأجازت هذا العقد كصيغة تمويلية، وعلاوة على ذلك فإن الآراء الفقهية حول العقد في صورته الحالية غير متفقة . ويمكن أن تشكل هذه الآراء المتباينة مصدرا لما يمكن تسميته مخاطر الطرف الآخر في العقد مع عدم وجود نظام تقاضي غير فعال.

2.التمويل بالسلم:

هناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد. تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه

في عقد السلم وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون.

أما المخاطرة الثانية، فهي تتمثل في كون العقد لايتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هنالك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم وهذا النوع من التكاليف و المخاطر يتعلق بالبنوك الإسلامية فقط.

3. التمويل إستصناعا:

عندما يقوم البنك بالتمويل وفق عقد الاستصناع، فإن هي عرض رأسماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر.

مخاطر الطرف الآخر فيعقد الإستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم. حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضوع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة الزبون وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما[1].

كما توجد أيضا المخاطر الناشئة عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليهم مع البنك، إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم، فقد تكون هنا كمخاطر الطرف الأخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد في تراجع عنه، وإن تمت معالجة الزبون في هذا العقد معاملة الزبون في عقد المرابحة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الإستصناع.

وقد تكون هذه المخاطر لأن البنك الإسلامي عندما يدخل في عقد الإستصناع يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء و المورد.

4.التمويل بالمشاركة والمضاربة:

تذهب العديد من الدراسات العلمية والكتابات حول السياسات إلى أن قيام البنك الإسلامي بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والإستصناع، وفي الواقع فإن إستخدام البنوك الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة هو في أدنى حدود، ويعود

[1] الأخضر لقليطي، و حمزة غربي، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**"، مرجع سبق ذكره. ص: 7.

ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ. تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشاريع وتقنيتها، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، ونظم المحاسبة والمراجعة، والأطر الرقابية جميعها لاتشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية.

وأحد الطرق للتخلص من المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة في الأرباح هي أن تعمل البنوك الإسلامية كمصارف شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية . و بالنسبة للبنوك الإسلامية فإن ذلك يعني التمويل باستخدام صيغة المشاركة.

وقبل الدخول في تمويل المشروع بهذه الصيغة، يحتاج المصرف أن يقوم بدراسة الجدوى المحكمة؛ بإحتفاظها بأسهم، فإن البنوك الشاملة تصبح طرفا أصيلا في اتخاذ القرار وفي إدارة المؤسسة التي تحتفظ هذه البنوك بأسهمها. ونتيجة لذلك باستطاعة البنك أن يتحكم عن قرب في توظيف الأموال في المشاريع التي تمت دراسة جدواها وأن يقلل من مشكل الخطر الأخلاقي.

خلاصة الفصل

تعبر الهندسة المالية عن العملية التي من خلالها يتم تطوير منتجات مالية قائمة و إبتكار منتجات أخرى تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية و الإستثمارية فهي تعبر مدخلا مهما تعتمده مختلف المؤسسات المالية و المصرفية لتحقيق مجموعة من الأهداف، و التي تتمثل أساسا في إدارة المخاطر المالية التي تواجهها أثناء أداء أنشطتها، و كذا إدارة السيولة المالية التي يمكن أن تحقق عوائد للمؤسسة المالية، إضافة إلى تجاوز مختلف القيود التي تفرضها السياسات المالية و النقدية في البيئة المحيطة .

إن المؤسسات المالية الإسلامية التي تحكمها ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، تتبنى أيضا مفهوم الهندسة المالية الإسلامية التي تعني عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة ، من أجل إيجاد حلول لمشاكلات تمويل لكن في إطار توجيهات وقواعد الشرعية الإسلامية، وأهم أساس تقوم عليه والتزامها بالضوابط الشرعية، كما أن أهم ميزة تتميز بها هو أنها تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية لأن أي منتوج مالي مهما بلغت كفاءته الإقتصادية فإن التعامل به سوف يكون مرهونا بعدم منافاته لمقاصد الشريعة و قواعدها العامة؛ غير أن البحث عن المصداقية الشرعية لا محال يؤدي إلى إبتكار منتجات و أدوات مالية تتمتع بالكفاءة الإقتصادية، كما أن البحث عن الكفاءة الإقتصادية سوف يؤدي إلى إبتكار منتجات و أدوات تتمتع بقدر كبير من المصداقية .

إن لتطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية مزايا عديدة من بينها زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية مع مثيلاتها التقليدية وإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية متميزة عن المنتجات التقليدية من الناحية الشرعية، و من ناحية الكفاءة الإقتصادية .

الفصل الثالث

إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

تمهيد:

بعدما تناولنا في القسم النظري الإطار المفاهيمي لكل من البنوك الإسلامية وإدارة المخاطر وتطرقنا كذلك الى الهندسة المالية الإسلامية بكل عمومياتها وجب علينا أن نقوم بدراسة لتحديد واقع ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية ،وقد أخذنا كنموذج للدراسة عينة من الوكالة البنكية بولاية تيارت البنك الوطني الجزائري BNA، وذلك بالتعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة وتطبيق الصيرفية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري. حيث تم التطرق الى مبحثين أساسيين وهما :

المبحث الأول :ماهية البنك الوطني الجزائري BNA .

المبحث الثاني: الصيرفية الإسلامية وتطبيقها في البنك الوطني الجزائري(وكالة 540 تيارت)

المبحث الأول : ماهية البنك الوطني الجزائري BNA .

يعتبر بنك الوطني الجزائري اول بنك إسلامي عمومي يطلق الصيرفة الاسلامية يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال ممارسة الأعمال المصرفية الأساسية ،ومن بين هذه الأعمال أعمال التمويل والاستثمار، بواسطة مجموعة من الصيغ التي يستخدمها البنك، لذلك سيتم في هذا المبحث تقديم بنك الوطني الجزائري .

المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري نشأة ومفهوم

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم البنك الوطني الجزائري:

أولا: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري .

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله .

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية
كالصناعة،التجارة،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسةعموميةاقتصادية على شكل شركة بالأسهم،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار "**ب و ج**"وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب**08 شارع ارنيستو شيغيفارا 16000 الجزائر العاصمة**، وحددت مدته ب **99 سنة** ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تمرفع رأس مال البنك الوطنيالجزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العموميةو في سنة 2018 تم رفع راسمال البنك الى 150 مليون دينار جزائري .يعزز البنك الوطني الجزائري شبكته التجارية من خلال فتح وكالات جديدة في مختلف مناطق القطر الوطني و ذلك من اجل تحسين خدماته لدى زبائنه، حيث يضم حاليا 213 وكالة عبر التراب الوطني .

[1]

ثانيا :تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري، بصفة عامة يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال كما يدل على إسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج؛ ويقوم بكل نشاطات مصرف الإيداع لا سيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات ويعالج كل العمليات المصرفية للصرف والقرض في إطار التشريع وتنظيم المصارف.وهو شركة مساهمة ذات طابع تجاري مصرفي .

المطلب الثاني : البنك الوطني الجزائري BNA مهام وأهداف

إن البنك الوطني الجزائري كباقي البنوك الجزائرية يتميز بمجموعة من المهام والأهداف كمايلي "

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

أولا : مهام البنك الوطني الجزائري

لقد تعدد مهام البنك الوطني الجزائري BNA ويمكن ذكرها في مايلي:

- ✓ تلقي الودائع من العملاء على شكل رؤوس أموال الأجال مستحقة ووضع سندات الإقتراض.
- ✓ القيام بالعمليات الخصم وشراء كل الأوراق التجارية وقيم أخرى.
- ✓ تحصيل كل الودائع سواء كانت على شكل سندات أو قيم نقدية.
- ✓ الأسهم والسندات والقيام بدور الوسيط في عمليات الشراء والبيع والأوراق المالية.
- ✓ البناء او المشاركة في كل الجلسات لضمان التوظيف الأموال والمفاوضات وشتى أنواعها لمن حال قروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة وسند.
- ✓ معالجة كل العمليات الصرف الفورية والآجلة المتعلقة بالسلفيات وقروض للعملة الأجنبية.
- ✓ تسجيل كل التعهدات لضمان من الكفالات والقرض المستندي.
- ✓ التعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف معا لعملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.
- ✓ كما أنه من الممكن أن يكتب على أيشكل كان، أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

وعليه من الممكن أن يعمل لوحدة أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخارج على أي شكل كان وكل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه[1].

[1]- **البنك الوطني الجزائري** www.bna.dz

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري

1) الأهداف المالية:

أ–المحافضة على بنية معقولة من ا لسيولة

ب–إستمرارية تحقيق الأرباح وتعظيمها

ت–تعظيم معدل الفائدة على الإستمرار.

2) الأهداف الانتاجية:

أ–المحافظة على بنية معقولة من السيولة

ب–تحسين الخدمة المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء

ت–المحافظة على بنية معقولة من السيولة

ث–تقليل الوقت الضائع.

3) الأهداف على المستوى الدولي :

نلخص بعض الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فيما يلي[1]:

أ– تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية.

ب– توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات.

ت–تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذ أمكن ذلك ومن خلال الشبكة الإلكترونية للمعلومات.

[1] البنك الوطني الجزائري www.bna.dz

ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية بتحقيق إنجازات في مختلف المجالات سلع بنكية جديدة، إستيعاب أكثر عدد من الزبائن وتحقيق فوائد من منح القروض والودائع والوصول إلى تحسين الأداء البنكي وذلك من خلال زرع الثقة من البنك والزبون بصفته أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (1.3) :الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

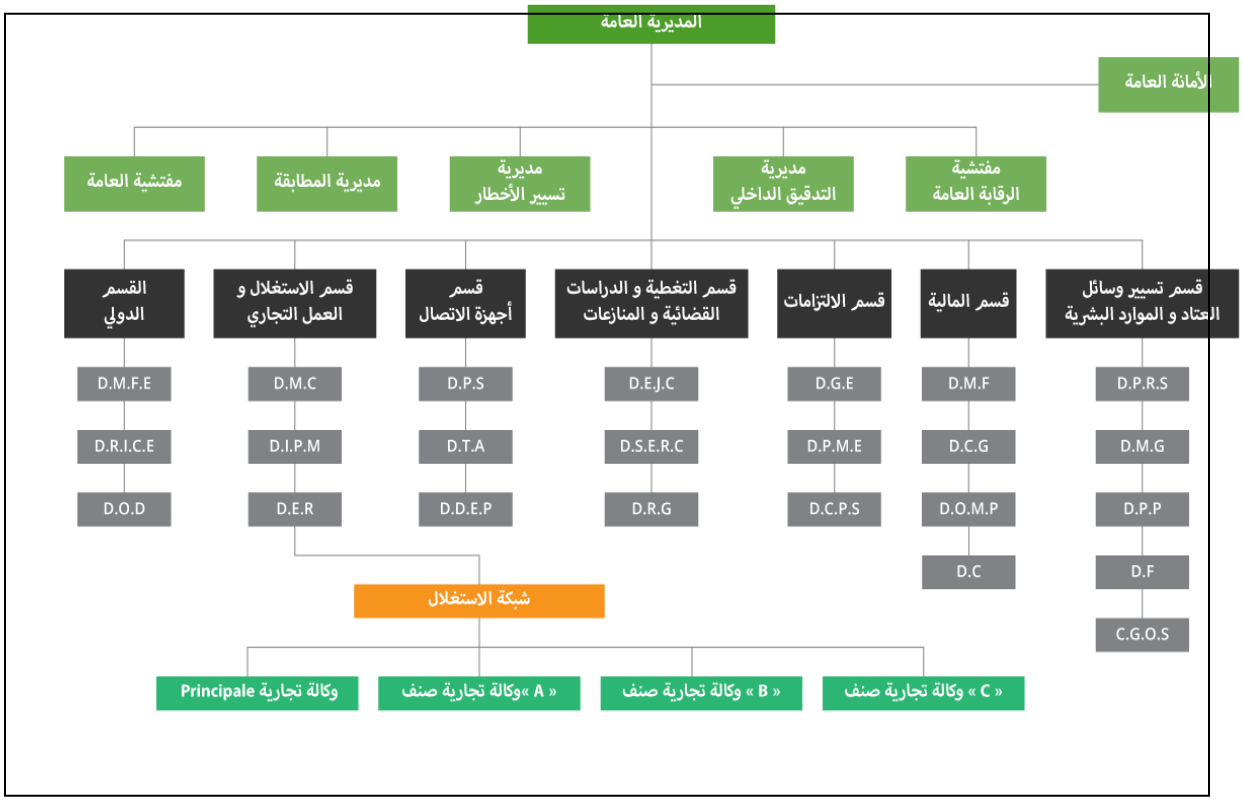

المصدر : البنك الوطني الجزائري www.bna.dz

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية وتطبيقها في البنك الوطني الجزائري.

يختص البنك الوطني الجزائري في صناعة الخدمات المالية الاسلامية ، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت هذا النظام من خلال فتح عدة وكالات عبر مختلف ربوع الوطن من بينها ولاية تيارت التي تحتوي هي الأخرى على وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

دراسة الحالة في البداية و ذلك بتقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

أولا:تعريف وكالة تيارت 540.

تعتبر وكالة **تيارت** وكالة رئيسية صنف AP نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة **تيارت** الرقم **540**، تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة **تيارت** عن مديرية الاستغلال لولاية **مستغانم** التي بدورها تحمل رقم **198** حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقر الوكالة **بشارع الانتصار** لمدينة **تيارت** تضم حوالي**21** موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي[1]:

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم(1.3): توزيع موظفي وكالة تيارت

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	01	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	03	Chef service
رؤساء الأقسام	03	Chef de section
مكلفون بالدراسة	06	Chargé d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Chargé des clientèles
أمناء الصندوق	02	Caissier
موظفي الشباك	02	Guichier
عاملة النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	21	Total

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية منسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office)، و تلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية (back office)، في ظل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة، وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 وأهم المهام.

سنتطرق للهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 وأهم المهام التي يقوم بها كمايلي :

أولا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 "البنك الوطني الجزائري"

نلخصه في الشكل التالي:

الشكل (2.3) :الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

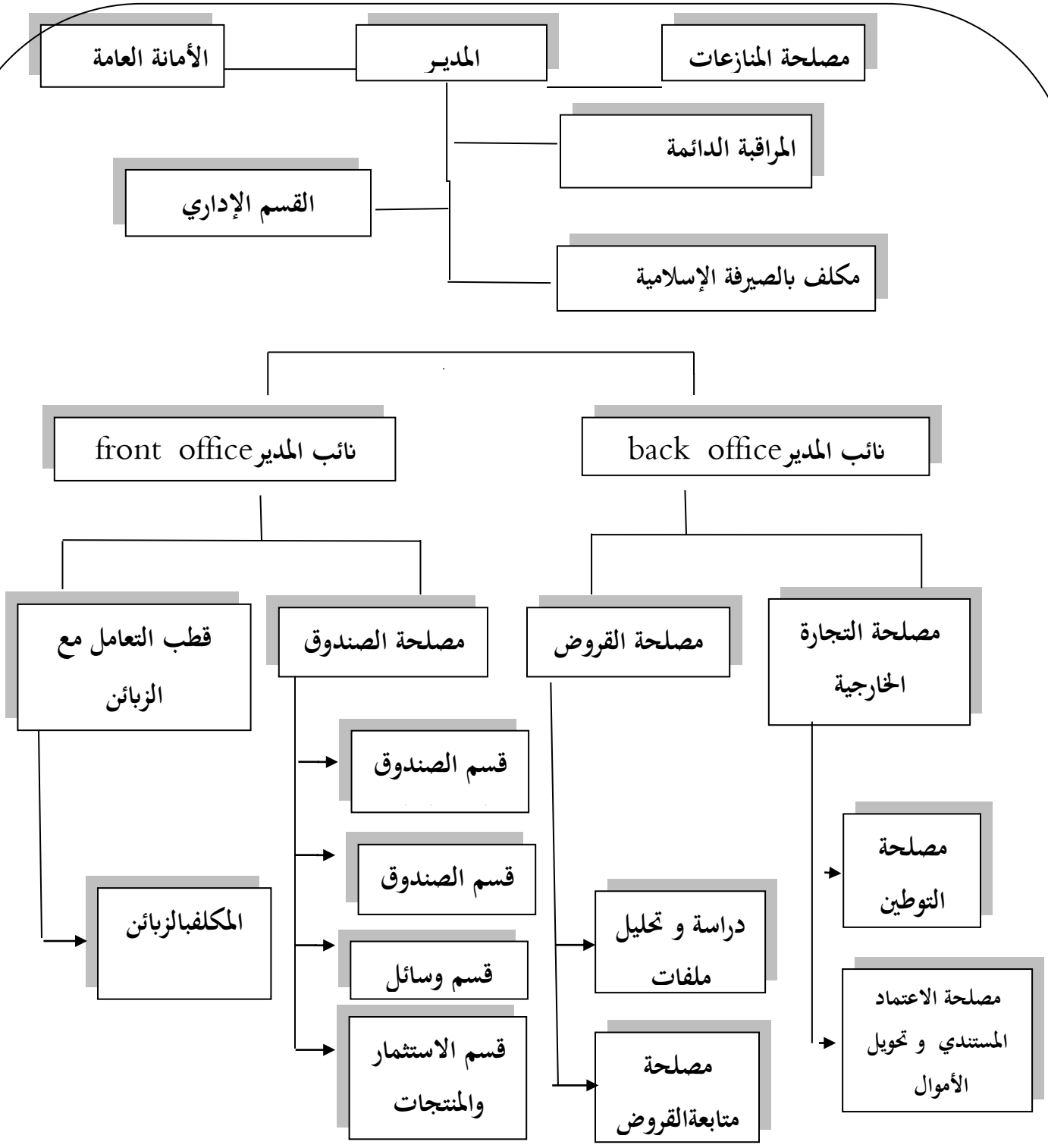

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

ثانيا: المهام التي تقوم بها وكالة تيارت 540

هناك مهام و أعمال نلخصها فيما يلي[1] :

1) تقديم الخدمات المالية للأفراد و المؤسسات

2) إقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة

3) تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي و التجاري و كذا الخاص

4) المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية

5) تمويل الاستثمارات الإنتاجية وقبول الودائع

6) تنفيذ كل ما يتعلق بعملية ضمان القروض لحساب الدولة.

7) التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح، الرهن الحيازي.

8) تحصيل العملات الصعبة.

9) ضمان تكوين الجمعيات و الشركات.

10) إستقبال التسديدات نقدا أو عن طرق الشيكات.

11) إستقبال التحويلات للتوظيف، و وسائل القروض والاعتمادات.

12) تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به.

13) منح القروض الطويلة و المتوسطة و قصيرة الأجل

14) تمويل التجارة الخارجية.

15) خصم الأوراق التجارة و المالية.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

16) تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و والإكتتاب في السندات العامة و الأسهم.

المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية و إدارة المخاطر في الوكالة المصرفية تيارت 540

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عام في تاريخ الجزائر المستقلة يطلق الصيرفة الإسلامية، والتزم البنك بالفعل بتمهيد الطريق لنشر العدادات المتخصصة في التمويل الإسلامي و إغتنام الفرصة التي يتيحها هذا النشاط، ومراعات إحتياجات المواطنين من حيث التمويل الموافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ويتبعها إطلاق دراسة ووضع خطط لنشرها ثم تصميم المنتجات المعنية وتحديد إستراتيجية تجارية؛ وعليه ومن إصدار اللائحة رقم 02 – 20 بتاريخ 15 مارس 2020 من قبل بنك الجزائر، تحدد العمليات المتعلقة بالتمويل الإسلامي وشروط ممارسته والمنشورة في الجريدة الرسمية ومن ثم تنفيذ العمل الذي طورها البنك الوطني الجزائري بالتشاور مع اللجنة الشرعية للبنك والمكونة من ثلاثة شيوخ وهم : **الشيخ ابو عبد السلام , والدكتور سعيد بوزيري، والدكتور كامل بوزيدي،** وكذلك الهيئة الوطنية للفتوى الخاصة بالبنك[1].

وتسويق منتجات مبادئ الشرعية الإسلامية في التمويل المصدق عليها فقط من قبل الهيئة الشرعية للبنك مؤرخة في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 تحدد العمليات المصرفية في اطار التمويل الإسلامي وشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية والمنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 مارس 2020 وبناء على ذلك فانه يوم الخميس30 يوليو 2020 حصل البنك الوطني الجزائري على ترخيص بنك الجزائر للقيام بنشاط الصيرفة الإسلامية وبالفعل يوم الثلاثاء 04 اغسطس 2020 تم اطلاق النشاط والنافذة الأولى المخصصة للتمويل الإسلامي على مستوى وكالة الجزائر العاصمة بحضور رئيس مجلس الوزراء السيد عبد العزيز جراد ومدير البنك وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

[1] البنك الوطني الجزائري www/ bna.dz/ar

أولا: الأدوات الإسلامية التي يستعملها البنك الوطني الجزائري:

إن البنك قد راهن على أشكال مختلفة للمدخرات والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية على أن يكون قائما في نشاطه على البيع والتأجير المرابحة.

وبذلك يتم تقديم تسع منتجات وهي**الحساب الجاري الإسلامي والحساب الجاري الإسلامي**

وحساب التوفير الإسلامي وحساب التوفير الإسلامي"شباب" وحساب الاستثمار الإسلامي المطلق والمرابحة العقارية ومرابحة المعدات ومرابحة السيارات والإجارة.

خمسة من هذه المنتجات تتعلق بالمدخرات(لتعبئة موارد البنك) وأربعة أخرى مخصصة للتمويل.

ثانيا: إدارة المخاطر بالوكالة الصيرفة الإسلامية 540 تيارت . البنك الوطني الجزائري

إن وكالة الصيرفة الإسلامية لها رسالة وهي أن تصبح وكالة مصرفية رائدة تمتلك تواجد في المجال المصرفي الإسلامي، وتقدم خدمات مصرفية وتجارية وإستثمارية، وذلك وفقا للأحكام الشرعية الإسلامية السمحاء.

وللوكالة أهداف إستراتيجية منها [1]:

*تعظيم قيمة المساهمين وبذات الوقت مواصلة النمو والتوسع في الأعمال .

*تقديم بحوث مبتكرة وذات جودة عالية وتطويرها في منتجات مالية إسلامية متوافق مع الشريعة الإسلامية لخدمة مصالح الزبائن.

*تحسيين إدارة المخاطر وهو العنصر الأساسي في تعظيم قيمة المساهمين، وبالتالي تحقيق عائد معدل بالمخاطرة على رأس مال، لذلك فإن تحسين إدارة المخاطر هو جزء من الأهداف الإسترتيجية للوكالة الصيرفة الإسلامية.

وعلى الرغم منأن السياسات والإرشادات العامة للوكالة الإسلامية ببنك الوطني الجزائري يتم صياغتها على مستوى الوكالة وذلك من أجل إيجاد كيان موحد للوكالة فإنه يضمن سياسات وإرشادات هذه الأخيرة تسمح للوكالة أن تحافظ على خصوصية وإختلاف الثقافات ولا مركزيةو إتخاذ القرار التي تحكم الأنشطة التي تنطوي

[1] البنك الوطني الجزائري www/ bna.dz/ar

على أخذ المخاطر في هذه الوكالة، لذلك فإن دليل إدارة المخاطر هذا يتضمن سياسات وإرشادات الوكالة الإسلامية 540 تيارت، التي تم تكييفها مع المتطلبات الرقابية الجزائرية الخاصة بالأنشطة التي تنطوي على أخذ مخاطر والتي يمارسها البنك الوطني الجزائري .وعليه لابد من التطرق الى [1]:

أ) : دور إدارة المخاطر

1) صياغة وإقتراح سياسات واضحة في كل ما يخص إدارة المخاطر إلى مجلس إدارة البنك والموافقة عليه مثلا.

2) المعايير الخاصة بمنح التمويل.

3) ترك ثغرات المخاطر.

4) الرقابة على محافظة التمويل وتقييمها والأسعار والمخصصات والمطابقة مع المتطلبات الرقابية والقانونية.

5) التأكد من أن كافة أعمال الوكالة الصيرفة الإسلامية متوافقة مع معيير المخاطر والحدود الموضوعية من مجلس الإدارة.

6) وضع الأنظمة والإجراءات الكفيلة بتطبيق سياسات المخاطر الموضوعية من قبل مجلس الإدارة، ومراقبتها وإعداد التقارير بشأن جودة المحفظة التمويبية والإستثمارية.

7) تفويض الموافقة التمويلية.

8) معايير قيل الضمانات.

9) حدود المحفظة التمويلية .

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر:

ان الوكالة الصيرفة الإسلامية 540 تيارت، ملتزمة بتعزيز وتعميم ثقافة إدارة المخاطر كونها تعتبرشرط أساسي لازم توفره للأداء الناجح، ومن هنا نذكر الأهداف الرئيسية بالوكالة الإسلمية 540 تيارت[1]:

1) توظيف أفراد مؤهلين ويمتلكون المهارات اللازمة .

2) الإستثمار في التكنولوجيية والتدريب.

3) المحافظة على الطريقة الإحترازية ووقائية ومنظمة في أحد المخاطر عن طريق التمسك بسياسات وإجرءات وحدود إدارة المخاطر.

4) المحافظة على فصل واضح في الواجبات وخطوط العمل بين الأفراد الذين يقومون بوضع إجراءات خاصة ويقيمون ويراقبون المخاطر الناجمة عنها.

5) الإلتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية.

6) الإلتزام الصارم بالمتكلبات القانونية والرقابية.

7) تقييم الأداء المالي على أساس المخاطر المعدلة.

ثالثا: أنواع المخاطر الرئيسية بالوكالة 540 تيارت.

1_ **مخاطر التمويل:** وهي عبارة عن المخاطر المتعلقة بأي من موجودات الوكالة الصيرفة الإسلامية على هيئة متطلبات نقدية ولا يتمكن هذا العميل من سدادها للوكالة الإسلامية، وفقا للشروط والبمود الواردة في الإتفاقية.

2_ **مخاطر السيولة:** مخاطر عدم التمكن من إبقاء إلتزامات وتوفير رأس مال اللازم في الوكالة 540 تيارت.

3_**مخاطر التشغيل:** مخاطر التعرف للخسائر بسبب عدم الكفاية أو فشل الإجراءات الداخلية.

رابعا: صيغة المرابحة العقارية نموذجا

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

في تاريخ / 01 / 02 2022 تقدم الى البنك الوطني الجزائري زبون الى الشباك الاسلامي (مصلحة مكلف بالزبائن) وقام بالاستفسار حول المرابحة العقارية و طريقة العمل بها وهل هي مطابقة للشريعة الإسلامية بعد الاستفسار و الاقتناع و تطلعه على شهادات الموافقة الشرعية المعروضة في الوكالة تحت طلب الزبون قمنا بالمحاكات و عن طريقها وافق الزبون و قرر البدأ في الإجراءات. قام بإحضار الملف المطلوب بنسختين الى الوكالة وملء استمارة الطلب نموذج خاص بالبنك بعد دراسة الملف قام البنك بتقديم إشعار الموافقة للزبون.

الزبون : محمد.

تاريخ الازدياد:25/07/1986

اجرة المقترض: 173000 دج.

سعر السكن :5.000.000.00 دج.

هامش الربح: 1.038.881.26 دج.

السعر النهائي(سعر البيع) : 800.000.00 دج.

يقوم البنك بالقيام بعملية شراء المسكن من البائع بمبلغ 5.000.000.00 دج واعادة بيعها بمبلغ 6.038.881.26 دج ويدفع الزبون هامش جدية800.000.0 دج مقابل أن يدفع البقية بأقساط شهرية 62.367.63 دج خلال مدة 84 شهرا.

هناك بعض الاتعاب يتحملها الزبون منها 24.990.00 دج إضافة الى أتعاب دراسة الملف وأتعاب التأمين على الحياة والمقدرة بمبلغ 26.253.02 دج.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى مجموعة من النقاط المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وعموميات حول الصرفية الإسلامية كعينة للدراسة، وقد أظهرت من خلالها أن هناك بعض البنوك التي تتعامل ببعض المنتجات المالية الإسلامية تحت ما يسمى نوافذ للصرفية الإسلامية، ومع سنة 2020 تطورت وبدأت تتعمم على معظم البنوك العمومية بدءاً من BNA ثم CPA وصولا الى CNEP وفي انتظار تعميمها على جميع البنوك العمومية، حيث تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر للإستفادة من خدماتها قدر الإمكان وخاصة في عملية الإدخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عراقيل تعيق عملها وإيجادها فعليا في السوق البنكية الجزائرية.

إن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تحقيق المزيد من الأرباح والعوائد، فوكالة تيارت 540 البنك الوطني الجزائري كمختلف البنوك يسعى لتحقيق أهداف والتي ترتبط أساسا بالعمليات التمويلية التي ينتهجها لذلك استنتجنا أن الوكالة المصرفية دورا في الحفاظ على سيولة البنك، حيث يجنب هنا لتعرض مخاطر التمويل، تعد الوكالة 540 كأول تجربة في ولاية تيارت للصيرفة الإسلامية، وعليه فإن إدارة المخاطر في الوكالة 540 تيارت البنك الوطني الجزائري هي عملية ضرورية وهامة وتتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية ؛ لأن المخاطر تتلازم إستجابة للتطورات العالمية المستجدة، وبالتالي لا بد من إعطاء الأهمية الواسعة لها.

خاتمة

خاتمة:

إن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة والشريعة الإسلامية، وتجعلها ذا خصوصيات تميزها عن نظيراتها، سواء في آلية عملها، أو من حيث الأنشطة والخدمات التي يقدمها، أو من حيث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها. وعليه فإن أداء المصارف الإسلامية لمختلف الأعمال والأنشطة في بيئة معولمة وتتميز بحدة التنافسية جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي وجب عليها أن تتجاوزها لتضمن الحفاظ على بقائها إستمرارية عملها في ظل النظام المصرفي العالمي، إن هذا لا يتحقق إلا بالعمل على إستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، وذلك من خلال إشباع مختلف إحتياجاتهم التمويلية والاستثمارية المتعددة والمتجددة، وهذا لا يتأتى إلا بتبني مفهوم الهندسة المالية التي تقوم على توفير تشكيلة من المنتجات لهذا الغرض مع مراعاة الجانب الشرعي.

ولعل أهم ما يميز منتجات الهندسة المالية الإسلامية القائمة على المبادئ والقيم الإسلامية أنها وليدة التراث الفقهي، حيث تقوم على توسيط السلع التي تعتبر الأساس في توليد القيمة الحقيقية المضافة بما يحقق دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن البيئة التي تنشط في ظلها البنوك الإسلامية، حتمت عليها أن تتبنى منتجات الهندسة المالية التقليدية، والعمل على تكييفها بما يتوافق وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي؛ وهو الأمر الذي جعلها تنحرف عن مسارها الصحيح، وتواجه العديد من الانتقادات التي جاءت للنظر في إعادة تقويم مسيرتها، ومحاولة تصحيح مسارها بما يضمن الإرتقاء بالصناعة المصرفية الإسلامية حيث تسمح الهندسة المالية بإبتكار منتجات تتكيف مع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وذلك بأخذ بالحسبان طبيعة نشاط هذه الأخيرة وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك عند القيام بأنشطته. ومن خلال هذا يتضح لنا أن البنوك الإسلامية أصبحت ضرورة إقتصادية حتمية أثبتت وجودها وتميزها من خلال إمتداد نشاطها في مختلف العالم، وبالتالي مقدرتها على تطوير الأدوات و الآليات والمنتجات البنكية وهذا ما أدى إلى إنتشارها بسرعة، وكما وأنها أظهرت مرونتها في إدارة مخاطرها البنكية، لأن منهجيتها تبنى على أساس المشاركة في المخاطر وليس الإقراض الإفتراض، ويرجع هذا للأساليب التي تعتمدها، حيث أن الصيغ التمويلية الإسلامية بإمكانها أن تصبح بديلا أكثر عدلا وإنصافا.

خاتمة:

أولا: اختيار الفرضيات:

الفرضية الأولى: " إن البنوك الاسلامية تعمل وفقا للشريعة الإسلامية من خلال إستبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا."

فرضية صحيحة وذلك لكون أن البنوك الاسلامية تعمل وفقا للشريعة الإسلامية من خلال إستبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا ، و تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي وللبنوك الإسلامية حيث يقوم هذا الأخير على أساس عدم تعامله بالربا في جميع معاملاته وهي ذات كفاءة في إدارتها للمخاطر و قد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أداءها المالي على أحسن ما يرام، و ذلك بإتباع مجموعة من السياسات المالية و تنفيذ أوامر السلطات الرقابية و إهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية للمراقبة و خاصة نسبة كفاية رأس المال مما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية:" تستمد الهندسة المالية الإسلامية مبادئها من قيم الإسلام التي تدعو إلى التحديث والتطور باستمرار ضمانا لحسن الأداء و إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار موجهات الشرع" وهذا ما يثبت صحة الفرضية وذلك لما توفره الهندسة المالية مجموعة من الآليات لإدارة ومواجهة هذه المخاطر كسياسة التنويع، تقنيات الرهن والكفالة، التأمين التبادلي، التحوط باستخدام المشتقات الإسلامية، الرقابة المالية وغيرها من التقنيات التي يمكن اللجوء إليها حسب الحاجة إليها.

الفرضية الثالثة: "الهندسة المالية الإسلامية توفر منتجات قادرة على تجنب الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه عمل البنوك"، فرضية صحيحة بإعتبار أن الهندسة المالية الإسلامية توفر العديد من المنتجات التي تستخدم في عملية إدارة المخاطر، وتتنوع منتجاتها لتتمشى وطبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية .

ثانيا: النتائج والتوصيات

1.النتائج:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع " الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية "دراسة حالة" ، نعرضها في ما يلي:

خاتمة:

– البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، و إقتصادية، إجتماعية، تنموية، تقوم على تلّقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعمل على خدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

_ البنوك الإسلامية لها القدرة على تسيير وإدارة مخاطرها ويتمثل هذا في حرصها على إبقاء أداءها المالي على أحسن ما يرام وذلك بإتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية مع المحافظة على مبادئها الشرعية.

_ تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك الأخرى في نظام عملها الذي ينضبط بمبادئ المعاملات المالية الإسلامية، ويقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

_ تواجه البنوك الإسلامية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين والإمكانيات الاستثمارية، وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه.

_ تكيف البنوك الإسلامية علاقتها بالمودعين وفق نموذجين و هما يعتبر البنك وكيلا عن الموعيين في إدارة أموالهم مقابل ما يحصل عليه من أجرة سواء تحقق الربح أم لم يتحقق، إعتبار البنك مضارباً بأموال المودعين مقابل جزء متفق من الأرباح الناتجة عن الإستثمار.

–تحكم عمل المصارف الإسلامية مجموعة من الضوابط التي تجعل التعامل بين الأطراف منظمًا، ويراعي مصالحهم وتتمثل أساسًا في خلو العقد من الربا والغرر، أو أي بند يخدم مصلحة طرف على حساب طرف آخر، وهذا اجتنابًا للظلم وأكل أموال الناس بالباطل؛ وضرورة حفظ المال من الاكتناز، واستثماره استثمارًا حقيقيًا وبالطرق المشروعة؛ بالإضافة إلى ضابط المخاطرة الذي يعتبر عنصرًا مميزاً للتمويل والاستثمار في الإقتصاد الإسلامي.

–تنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة متميزة من منتجات التمويل والاستثمار التي تميز جانب إستخدامات الأموال في ميزانيتها، حيث تعتبر وليدة الهندسة المالية الإسلامية.

خاتمة:

-تعتبر الهندسة المالية آلية لتوفير منتجات تمويلية واستثمارية تلبي مختلف احتياجات المتعاملين المتجددة بما يحقق الميزة التنافسية ويضمن حل المشكلات المستجدة والناتجة عن حدوث أزمات مالية.

- تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في توفير منتجات قادرة على تجنب الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه عمل البنوك، ويمكنها من توظيف السيولة الفائضة لديها، أو الحصول على السيولة في حال احتياجها، وكذا تجاوز القيود القانونية والتنظيمية التي تفرضها البيئة المحيطة.

_ تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية بإعتبارها وسائط مالية ومن هذه المخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل .

-لقد استفادت المصارف الإسلامية من منتجات الهندسة المالية التي تقدمها مختلف المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، كالمنتجات التأمينية التي يعتبر التأمين على الودائع من أهمها، والمنتجات التحوطية عن طريق مختلف العقود المالية الإسلامية التي عددنا جزءًا منها، إضافة إلى منتجات السوق المالية الإسلامية المتمثلة أساسًا في الصكوك الاستثمارية والمشتقات المالية.

_ وفرت الهندسة المالية الإسلامية منتجات لها القدرة على إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، ودور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية.

_ أما بالنسبة لبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 فهو غير قادر على الممارسة الميدانية لكل أساليب التمويل وإعتماده بالدرجة الأولى على صيغة البيع الآجل، يثبت أنه في بداية نشأته ولا زال الطريق طويل أمامه لإثبات وجوده كبنك إسلامي.

2.التوصيات:

-لابد على البنوك الإسلامية في جميع الدول أن تتفق فيما بينها من أجل تأسيس استراتيجية اقتصادية لمواجهة مختلف التحديات من بينها إدارة المخاطر وهذا من خلال اندماج المصرفي والتوجه نحو التكامل فيما بينها لخلق" تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع على المستويين المحلي والدولي."

-على البنوك الإسلامية أن تتبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي.

-ضرورة الإعتماد على الأساليب العلمية والعملية في دراسة وتقييم واختيار العملاء.

-لا بد من إنشاء دائرة للبحث العلمي، من أجل العمل على تحديث نظم وأساليب التمويل لمواكبة متطلبات لما يتفق للمبادئ التي أنشئت من أجلها.

-لابد على الدول التي تعمل بهذه الصيغ تهيئة الظروف الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي المناسبة لهذه المؤسسات وطبيعة أنشطتها المصرفية، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اختيار الكفاءات البشرية التي تجمع بين التفقه في المعاملات المالية الإسلامية والكفاءة المهنية.

_ حتى تتمكن الجزائر من الاستفادة من الهندسة المالية فهي بحاجة لإنشاء سوق مالية إسلامية ، و أن تكتسب منتجات مالية إسلامية الأمر الذي يحقق لها المزيد من الكفاءة و التطوير و المنافسة و تحسين تطوير مشاريعها .

ثالثا: آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية لا يزال واسعا، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي قد تكون إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:

- دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر شركات التأمين الإسلامي.
- الهندسة المالية الإسلامية كآلية بديلة للأدوات التحوطية للهندسة المالية التقليدية.
- دور التحليل المالي في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.
- آليات الحد من مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية.
- دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع :

1.القرآن والسنة الشريفة

2. الكتب:

1. إبراهيم أبو العلا وآخرون ، "**الأزمة المالية العالمية (أسباب وحلول)**" الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جده، السعودية، 2009.
2. إبراهيم عبد الحليم،" **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** "، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008.
3. أحمد سقر قاضي،"**العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)**"، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت، لبنان، 2014.
4. أحمد محمد المصري "**إدارة البنوك التجارية الإسلامية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص ص: 61- 62 .
5. أسامة رشيد الكردي، "**وسائل الاستثمار وتوزيع الأرباح والخسائر في البنوك الإسلامية**"، دراسة فقهية مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2013.
6. بن علي بلعزوز وآخرون،" **إدارة المخاطر،المشتقات المالية، الهندسة المالية**"،ا لطبعة الأولى، دار الوارق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013 .
7. الجمال غريب،"**المصارف وبيوت التمويل الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، جدة، المملكة العربية السعودية، 1978.
8. حاكم محسن الربيعي وآخرون، "**المشتقات المالية (عقود المستقبليات،عقود الخيار، المبادلات)** "، الطبعة الأولى، دار النشر اليازوري، عمان، الأردن، 2011 .
9. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشرو التوزيع، الأردن، 2010 .
10. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن،" **اقتصاديات النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

قائمة المصادر والمراجع:

11. حيدر يونس الموسوي،" **المصارف الإسلامية :أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**"، طبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011 .

12. خباية عبد الله، "**الاقتصاد المصرفي :النقود البنوك التجارية البنوك الإسلامية السياسة النقدية الأسواق المالية الازمة المالية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

13. رايس حدة، "**دور البنك المركزي في إعادة وتجديد السيولة في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009 .

14. سامي بن إبراهيم السويلم، " **صناعة الهندسة المالية: نظرت في المنهج الإسلامي**"؛ مركز البحوث لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2000 .

15. سامي بن إبراهيم السويلم، "**التحوط في التمويل الإسلامي**"، الطبعة الأولى،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،السعودية ،2007 .

16. سامي محمد السويلم ، "**المصرفية الإسلامية** "، دار الوفاء ، المنصورة، بيروت ،1990 .

17. سمير الخطيب، **"قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي تطبيقي عملي"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005.

18. السيد محمد أحمد السريتي، "**مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي**"، الدار الجامعية، مصر،2013.

19. صادق راشد الشمري،" **إستراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، الطبعة العربية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

20. صادق راشد حسن الشمري، "**أساسيات الصناعة المصرفية، أنشطتها التطلعات المستقبلية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008.

21. ضياء مجيد،" **البنوك الإسلامية**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997 .

22. عادل عبد الفضيل عيد،"**الربح والخسارة في المعاملات المصارف الإسلامية ،دراسة مقارنة** "، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع:

23.عبد الناصر براني أبو شهد،"**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2013.

24.علي عبودي، نعمة الجبوري، "**إدارة المصارف الإسلامية** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، 2016.

25.فادي محمد الرفاعي ، "**المصارف الإسلامية** " الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 17 .

26.فؤاد الفسفوس، "**البنوك الإسلامية**"، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2010.

27.محسن أحمد الخضيري ، " **البنوك الإسلامية** "، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1990 .

28.محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش،" **المصارف الإسلامية :النظرة التحليلية في تحديات التطبيق**"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2011.

29.محمد مطر،" **إدارة الإستثمارات _(الإطار النظري والتطبيقات العمالية)**"، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2004.

30.محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

31.محمود حسيين الوادي، حسين محمد سمحان،" **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007 .

32.محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم أعمال البنوك الإسلامية، دراسة تحليلية مقارنة**"، دار النفائس عمان،2012 .

33.نعيم نمر داوود، "**البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**"، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2012.

34.نوري عبد الرسول الخاقاني،" **المصرفية الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011.

35.وهييب الراوي،" **إدارة المخاطر المالية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، الأردن، 2009 .

3.الأطروحات الرسائل والبحوث والمذكرات :

1. آمال لعمش،" **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية– دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**" ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص:دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر 2011.2012.

2. ساسية جدي ،"**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في كل من ماليزيا و السودان**" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية تخصص: أسواق مالية و بورصات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2015.2014 .

3. عبد القادر بنعيسي،" **أثر استخدام المشتقات المالية و مساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ،(دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2010)**"، رسالة ماجستير كلية علوم التسيير، تخصص ماليةالأسواق ، جامعةقاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر 2011 .2012.

4. عبد الكريم قندوز،" **صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية** " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2006 . 2007.

5. فريدة تلي،"**إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية :دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة (2001_2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2019 .

6. موسى عمر مبارك أبو محيميد،" **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل "2**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر،2008 .

7. نعيمة بن عامر،"**البنوك التجارية وتقييم طلبات الإئتمان**"، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.2002.

8. عبد الكريم قندوز،" **الهندسة المالية وإضطرابات النظام المالي العالمي**"، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع حول : إتجاهات عالمية حول الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15.16 ديسمبر 2010 .

4.المجلات:

1. حنان محمد المعيوفي ومحمد رضوان عبد العزيز، "**إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية**"، مجلة الرسالة الرقم 2600 ،8394، كلية الإقتصاد والمعاملات، الماليزية، ماليزيا، 2017.

2. خميسي قايدي ، عبد القادر لحسين ،" **دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق – حالة الدول الصناعية العشر** " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ، عدد 06 ، جامعة برج بوعريريج، الجزائر 2015.

3. رشاد أحمد مرادسي ، صبرينة بوطبة ، "**الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2018 .

4. سهام بوداب ،" **صناعة الهندسة المالية الإسلامية : الواقع و التحديات** " مجلة الدراسات المالية، و المحاسبية و الإدارية ، عدد 8 ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2017 .

5. عبد الكريم قندوز ،"**الهندسة المالية الإسلامية** "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد الإسلامي، مجلد 20، عدد 2 ، المملكة العربية السعودية، 2007 .

6. عديلة خنوسة ، محمد زيدان ،" **منتجات الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** " ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، عدد 8 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017 .

7. علي عبد الله الزغبي و آخرون،"**مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية** "، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، عدد 19 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، 2014

5.الملتقيات العلمية:

إبراهيم مزيود ، رشيد بوعافية، "**الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية** " **الملتقى** الدولي الثاني حول : الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا) المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 .6 ماي 2009.

الإتحاد الدولي للمهندسين الماليين : "هي هيئة متخصصة أنشأت خصيصا للمهندسين الماليين لرعايتهم و الارتقاء بصناعة الهندسة المالية عام 1992 و أصبحت تضم نحو 2000 عضوا من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين ، و الأكاديميين و المهنيين للمحاسبة ، و القانون و النظم و المجتمعات رفيعة المستوى في التقنيات العلمية ،كما قام الإتحاد بوضع معايير للصناعة ترتكز على النظرية و التطبيق" .

الأخضر لقليطي ، حمزة غربي،"**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية _دراسة ميدانية_**" ،الملتقى الوطني: أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية ،جامعة المسيلة، الجزائر

حسين بالعجوز، "**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة_مخاطر_تقنيقات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 6 و 7 جوان 2005.

لحسن دردوري ،"**دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية وانعكاساتها على النظام المصرفي** " الملتقى العلمي الدولي حول (الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر، 20.21 أكتوبر 2009 .

محمد أمين خنيوة ، حنان علي موسى، " **منتجات الهندسة المالية الإسلامية : الواقع و التحديات و مناهج التطوير** " الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل ، جامعة غرداية، الجزائر، 23 – 24 فيفري 2011.

قائمة المصادر والمراجع:

هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير الشرعية،"**النص الكامل للمعايير الشرعية المعتمدة في نوفمبر 2017**" ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، البحرين ،2015 .

المواقع الإلكترونية:

1. موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

ملخص:

البنوك الإسلامية تحتاج دوما إلى إبتكار وتصميم وتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية التي تمكنها من الإدارة الجيدة لأعمالها فضلا عن مساهمتها في المحافظة والبقاء والتطور في إطار مجابهة المخاطر التي تتعرض لها وبالتالي فهي بحاجة إلى تلك الأدوات، لكن المشكل المطروح ليس في توافرها بل في مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد أدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية بالإضافة إلى تلبيتها للإحتياجات المالية المتنوعة للحصول على مميزات تنافسية تمكنها من منافسة نظيرتها التقليدية.

تواجه البنوك الإسلامية العديد من المخاطر عند ممارستها لأنشطتها وتعتبر المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها وتسعى البنوك الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية إلى تطوير وإبتكار أدوات مالية إسلامية أوساليب تمكنها من إدارة مخاطرها الإئتمانية التي تتعرض لها والتحوط والتخفيف منها ومن هنا جاءت الحاجة إلى فهم الهندسة المالية الإسلامية أودواتها أوساليبها ودورها في إدارة المخاطر الإئتمانية بالبنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية ، إدارة المخاطر، الهندسة المالية الإسلامية، البنك الوطني الجزائري

Summary:

diversify Islamic banks always need to innovate, design, develop and their financial tools and products that enable them to manage their business well, as well as their contribution to preservation, survival and development in the context of facing the risks they are exposed to. Islamic Sharia, and hence the importance of Islamic financial engineering as an appropriate tool for finding innovative financial tools that combine Sharia credibility and economic efficiency in addition to meeting the various financial needs to obtain competitive advantages that enable them to compete with their traditional counterpart. Islamic banks face many risks when practicing their activities, and credit risks are considered one of the most important risks they are exposed to. Islamic financial engineering, its tools and methods, and its role in managing credit risks in Islamic banks.

Keywords: Islamic banks, risk management Islamic financial engineering , Algerian National bank.